

۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰

۱۱۹۷


کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب مجرب، شرح ابن ابی سریح در

مؤلف کاتب محمد بن جلالی

مترجم

شماره قفسه ۱۲۹۷۱



جمهوری اسلامی ایران

مشارکت کتاب

۹۰۲۷۱

۱۴۹۶۱
۹۰۶۷۱



Handwritten notes in Persian script, likely a library inventory or description of the book's contents. The text is dense and covers the bottom half of the left page.

والمتحقق وسيد ان في التحقيق علم ان البراهين المؤدية اليها
 للطلب مختصة في المسئلة كما سبق في بيان اطلاق العقل في التسلسل
 والاعراض لان كل واحد من اثبات الواجب على ما تم فيقول من اطلاق
 الدور والتسلسل كما مر عليك في اقسامه فيكون الواجب انما هو مقتضى
 لبيان المسائل وما كان الثاني اسطرنا ان يتكلم في غير ذلك
 في المسالك الاول وفي طرف ^{في المسالك} الثاني
 وجود ممكن ما لم يكن في ان استدلال الواجب استنادا او بوجوب
 ثبت المم او لا شك في وجوده وجود ما فان كان واجبا ^{سند} او ممكنا
 اليه ثبت المم والا فان رجع سلسلة الاستدلال في شيء من المراتب
 داره والتسلسل العللا غير النهاية اذ كل ممكن فله علل متناهية
 جميع المكملات اى تلك الاخاد بحيث لا يتعد عنها شيء منها سوى
 اذ لو كان معدوما كان جزءا من اجزاء معدومة ما ضرورة ان ما يوجد
 جميع اجزائه هو موجوده من ما غيرنا الا تلك الاخاد الموجودة ^{المجموع}
 الماخوذة في الهيئة الاجتماعية الاختصاصية المصدرة من الاجزاء
 باسرها موجودة فيكون المجموع بهذا المعنى موجودا ولا شك انه

لا يتأخر الى كل واحد من المكملات كما هو في المجموع خصوصا
 الى الممكن يمكن وان كان قد مر في غير ذلك من المجموع ارجو ان
 انما خارج عن ذلك كما مر في وجوب نظام العلل الى الاول
 واستماع تقدم الشيء من غير الثاني بقا لان كل يجب ان يكون
 على كل واحد لان كل ممكن محتاج الى علل فلو لم يكن علل الجميع علل لكل
 كان بعض الاجزاء سلاسل اخرى فلا يكون ما فرض علل الجميع
 بل انفسه فقط وان كان علل لكل جزء فيكون ذلك الجزء علل لنفسه
 ولعل ذلك هو اطلاق التسمية الاولان تيقن الثالث فيكون علل اقسام
 خارجا والموجود خارج عن جميع المكملات واجب لما مر وهو المطلوب
 وعلى هذا التقدير يتدفع عن ما يرد عليه من ان المجموع يشترط التمام
 وبما لا يتناهى لا للجميع له فاثبات الواجب يشترط التمام فيكون
 ذلك لما فرضت من ان المراد بالمجموع الاخاد بحيث لا يتعد عنها شيء
 وقد لاحظت بامر اعمالى شاملا لها منها ان اريد بالمجموع كل واحد
 من اخاد السلسلة فلو لم يكن اقر سلسلة الا غير النهاية وان اردت
 المجموع من حيث هو مجموع فالان لم يوجد لعدم تحقق اجزاء الصق

شكركم

بل لا بد من منع مقدم من مقدمه فان قيل ولم يرد ذلك القدر ما بارها
 ظاهرة غير قابلة للتعطيل بل هي كما ان قوله ان مقتضى المركب من
 والممكن فان الدليل المذكور لا يجوز فيه قيل وهذا من طائفة ما
 قد قيل انه يجوز ان يكون ما قبل المعلول ^{موج} الاخير علة للجميع
 لما قبله بمرتبة واحدة وهكذا الى لا نه لو كان ما قبل المعلول ^{موج} الاخير
 علة للجميع موجبة للسلسلة بأسرها مستقلة بالثاني ^{حقيقة} فيا
 كان علة لنفسه قطعا واضر على هذا الجواب انه لو لم ان يكون
 المجموع بالاستقلال فاعلا لكل جزى كذلك لزم في مركب ^{الجزء}
 ترتيب زائد كالمرتب مثله لما تقدم المعلول على علة ان تختلف
 المعلول عن علة المستقلة انما هي من فاعل الجميع بالاستقلال ^{ان} اما
 يكون في مرجع واحد وجود الجزء الاول او لا على التدمير الاول ^{تختلف} بل
 الجزء الثاني من علة المستقلة وعلى الثاني لزم تقدم الجزء الاول على
 وجود علة وايضا لو فرضنا ثلثة اشياء كل واحد منها معلول للآخر
 مستقلة بكون مجموع السلا التشرع علة مستقلة للجميع المعلولات
 مع ان ليس اثنى من تلك المعلولات التشرع مرة استا وكل منها الى ^{علة}

معلول

ان

كان

علة

واحدة فقط من تلك العلل واجبة عن الاول بان تختلف عن الثاني
 المستقل بهذا المعنى من مقتضى انه لا يمتنع في استلزام جميع ما لا بد منه
 التأثير والجمع من الخلف عن الفاعل المستجمع على ان المراتب ^{يكون}
 فاعلا لكل بالاستقلال فاعلا لكل جزى كذلك ان لا يكون فاعلا ^{بعضا}
 عن فاعل الكل لانه لا يمتنع ان يكون فاعلا لكل جزى وهذا ينفع في الإجابة
 الثاني ايم وهذا التدوير يكتفي في غرضه وهو ان يقال ان الجزء ^{مستقلة}
 لمجموع المكونات لانه لو لم يكن علة ذلك الجزء خارجا عن ^{بعض} فاعله
 فيلزم تقدم الشيء على نفسه او داخل في نفسه الكلام البير الى ان ^{يقضى}
 الى ما يكون علة لنفسه او في سلسلة من كل جزى فوضع علة مستقلة
 تلك السلسلة فاعله اول من يان يكون علة لها لان تاتي ^{يكون}
 ذلك الجزء اثنى وهو ليس اثر التفسير فلزم ترجيح المرجح ^{التمسك}
 ههنا في نفي علة الجزء استقبا بان يقال كل جزى فان فاعله ^{المعلول}
 لانه اثنى فاعله فلزم ترجيح المرجح وقد اعترض عليه بان ^{يجوز}
 ان يكون علة للجميع بالمعنى المذكور ^{وجود} تسمي اثنى فاعله
 من غير حاجة الى ارجاعه فان الثاني علة الاول والثالث ^{وجود}

لا بد

جزء

وعلمنا ان لكل واحد من الالحاد علم فيها ولما لم يكن المجموع المانع
 على هذه الوجهة غير الاخر اذ لم يمتنع الجمع الى علم خارج عن علم الالحاد
 ولا امتناع في تعليل الشيء بنفسه على طريق توريع الاحاد على الاحاد
 وانما التعليل الذي بنفسه بالمره سواء كان مستطاف في نفسه او لا
 واجيب بان المجموع بهذا الاعتبار عين الاحاد فلا يصح ان يثبت بان
 هذه الاحاد ممكنات موجودة كان كلامها ممكن موجود وكان
 الممكن الموجود الواحد محتاج الى علم موجود كافي في ايجاد ذلك
 الممكنات لتعدد الموجود محتاج الى علم موجود كافي في ايجادها
 فذلك العلم لا يمكن ان يكون عينها لان العلم الواحد للشيء سواء كانت
 واحدة في نفسها او متعددة يجب ان يتقدم عليها في الوجود ومن المستحيل
 تقدم المجموع نفسه ولا شتبا ما يقع من تعليل كل واحد من السلسلة
 بانضمامها بين تعليل مجموعها مجتمعا والاول هو المتعارف فيه الذي
 صمد بطاله بالدليل الثاني ما يبيد على بطلانه فانه باطل لا يثبت على
 وجه فرضه سواء فرض في تعليل المجموع بالمجموع تعليل الاحاد بالاحاد
 بطريق الدور او غيره وهذا خلاصة ما ذكرنا في كتبهم بتميات وتخصلات

ففسر

على

في علمنا لا يخفى على الناظر في هذه النسخة اننا قد نظرنا في هذه المقدمة
 الفصل من ما يليق بهذا المقصود ولا بد من القول بما قبله في الترتيب
 من الاول الى الاخر ان ازيد العلم العلة الثانية فلم يجوز ان يكون بينهما
 مع تقدمهم في ذلك النوع في ما بينهما والعدد والمذليل الخ وحيث بان
 العلة الثانية يجوز ان يكون عين المعلول لكن بغير وجبه القدم محل
 حتى يطابق من ذلك اذ لو جاز كون العلة التامة نفس الممكن الكافي
 وجوده فلم يمتنع له غيره ولو توجه ذلك فليمنع في اول المرتبة افتقار الممكن
 الغير فلا يفرق بين اصله فضلا عن السلسلة الغير التامة وهي تبين
 باطلا ان الصانع بالامكان لا يمتنع له سبب ما يجوز ان يكون
 سببه انما نفسه فان قلت لا يجوز كون الحادث علة تامه لنفسه فلا
 قد يضر وانه انما يمكن ذاته في وجوده يكون قد يمتنع انما انما
 بالممكن الحادث فلت هذا لا يرد على ما قلنا من انه ينبغي ما بالانبات
 بالامكان اذ لا يمكن الانبات به بل يحتاج الى احد الحوادث وهم
 مطبقون على حوائج الانبات بالامكان ويجوز كون العلة التامة
 نفس الشيء ليستلزمه عدم جوازه فهو متناقض في ما اتفق عليه كافة المحققين

من الطالب وهذا التصديق كان من باب التوهم فيكون متناهي
 معبراً لا رجاء ما زال القاصد واليه ما يجد باقداً ما هم به اسما على
 شبهة على طائفة اسماهم فلا يروى له انما ينفى عليه او يروى على ذلك
 اقرب ما عندي في غير ذلك في مجامع متعارف ان ذلك فاقول ان من الظرف
 اعتد على من يعدم العلة التامة اما الاقوال وهو ان لا يقدم
 تقدم المركب على خبره يثبت من عدم جميع الاجزاء على العلة التامة
 جزء منها وتقدم العلة التامة على المركب على هذا الوجه فقد بسطت عنه
 بان جميع الاجزاء ليس عين المركب لان كل جزء من اجزائه معدوم بالذات
 والمقدمات باسرها لا يكون عين المتأخر وايضا لو فرضنا مجموعا كقول
 من اجزاءه واجيل لانه كان المجموع ممكنا واجزاءه باسرها غير ممكنة في
 غير المجموع وانما خبره يارو عليه ما عدا لا يلزم من عدم كل جزء تقدم كل
 المجموع فان حكم الاجزاء قد يخالف حكم الجماع فلا يلزم كون مجموع اجزاء
 التي هي ثابتة فانه ليس مقدما وكذا القول في المركب المفروض فان اجزاء
 بالاهل ليس واجبا بل كل جزء منه واجب فلا يلزم ان يكون الاجزاء بالاهل
 مغاير للمجموع وقول بقول مفصل قولكم الاجزاء بالاهل من تقدم على المجموع

ان اردتم ثم يتبعكم واحد على موضوع واحد هو معدوم في نفسه
 فلام انه معدوم بل يقول هو عين المعلول وهل الراجع الى
 ان يقال ان جميع الاجزاء المادية والصورية لها اعتباران اعتبارها
 منفرد بها وهذا الاعتبار جزء من العلة التامة معدوم على المعلول
 بل هو عين اعتبارها على الخبر المعين لا يتأخر في الوجود في الخارج
 لهذا الاعتبار عين المعلول فان قلت لا يخفى انما ان اعتبار هذا لا يتأخر
 في المعلول الا على الاول لا يكون ما فرض مجموع الاجزاء مجموعا
 وعلى الثاني يكون عينه اي اعتبارا خفت له الا ارتباط المذكور
 لعينه جميع اجزاء المعلول وليس من اجزائه فلا يلزم الخلف ولا
 كونه عين المعلول مطلقا فلان قلت هذا انما يتبع المركب الذي له
 جزء صوري وامامه ليس كذلك كما في محتمل هذا فلا ان للمجموع
 الاطلاق لاحاد من غير صوره فلا يكون بينهما ارتباطا باعتبار الصير
 عينه فقط اخرى ليكون جزء من العلة التامة ومقدما عليها
 نعم جميع الاجزاء انما يكون جزء من العلة التامة وموقفا عليها حيث
 يكون المركب جزء صوري وانما في غيره فهو عين المعلول لان جميع

هذه القضية هي القضية التي هي في
 بالاسم فسمي وتسمى بالاردم من بين
 المحققين كقولهم ليس الزمان قسمة
 ولما روي في غيره

الاخرى ليس علم النفس بالعلم ضروري فاذا اعتبر ذلك الجميع من غير
 ان يتاخر ليس من الادلة ان الجميع الذي هو العلول فلا يكون جزء من
 العلة الثامنة ولعل الثاني وهو ان جميع الموجودات من الواجب والممكن
 ممكن وعليه الثامنة ليست جزءا لاحتياجها الى ما في الاخرى ولا احتياجها الى
 الاحتياج مع ان يكون بنفسه فاقول لهذا القوي الشبه ولا ينبغي حث
 الارتباط ولا يعتبر ما بينهما ان يتباطل بالاحتياط لان الاخرى لا يراها
 من غير امر اخر يصدها ووجه القضي عند ان يقال الجميع بهذا المعنى
 ليس معلولا لاحد السيد علمه واحد بل معلولات متعددة وقد
 لوحظت في مستند علمه لا متعددة وتلك العلل هي جميع السلاسل
 التي هي اجزاء تلك السلسلة ما فوق العلول الاخير الى الواجب
 فان قلت الجميع يحتاج الى العلول الاخير فلا يكون تلك السلاسل
 باسرها علمه وانه لا يحتاج الى العلول الى الخلق عنهما قلت الجميع لهذا
 المعنى هو تلك الاحاد النفرية وقد لوحظت وقصر ولا فرق بين ان
 يطلب علمه كل منها مفصلا وبين ان يطلب علمها باسرها مجملا ولا
 للاجتماع والقبيل في الملاحظة فلا يفرق في ذات الملاحظة وتفصيله

اذا طلب علمه معلولات متعددة فالجواب ان الجميع علمه كل واحد واحد فلا
 فرق بين ان يطلب علمه اتم علمه اتم علمه ثم علمه ثم علمه وبين ان يطلب
 علمه اتم علمه في الملاحظة فانه قد لوحظ كل منها في الاول والثاني
 خاصة وفي الثاني لوحظت معا بصورة واحدة وكذلك لا فرق في الحقيقة
 بين ان سأل علمه كل واحد منها مفصلا فيقال علمه اتم وعلمه اتم وعلمه
 اتم وبين ان سأل في القوا فيقال علمه اتم في الابان لوحظ في الاول والثاني
 مثلا وقد لوحظ في الثاني دفعة ومعلوم ان الملاحظة في الصور بين ما
 فكما لا يخلو في الصورة الاولى العلول الاخير في عدة العلل كذلك لا يخلو
 في الصورة الثانية وهم الفرق انما ينشأ من لفظ الجميع والهام الترتيب
 الذي يعمل فيه الصورة وفيه نظر في الجميع بهذا المعنى كثير والكثير ما انفك
 من الواحدة لا محالة العلول الاخير واخاويه ومن اخر ان يكون جزءا
 من علمه الثامنة فلا يكون ما فوقه الى غير النهاية علمه اتم للجميع فامل في هذا
 المقام فانه محقق بالتأمل في هذا الفصل ما ساقى مواضع تفهم
 واذن للطلب الشبه التي عرجوا عليها فكن التفسير في الامر وحكم العقل
 الصريح وارض الجهد الاحسانا وضد بالحكم العقل بعد ان تفرق عنها

لا يكون من العلول في المركبات الصرفة او بدوهم الى ان من غير احتياج
 انشاء التقديم ولما الشبه الثالث وهو ان العلول لا تارة كبر من اجزاء كل
 واحد منها مقدم اجزاءها على تقدمها او ما قولهم في الجواب عن القس على
 ان الفاعل المستقل للجموع فاعل الاجزاء والمبرور كونه فاعلا للاجزاء ان لا
 يكون فاعلا خارجا عنه وذلك ككاف في عرضنا اذ يلزم اما الاخرى بان لا
 يكون فاعلا لنفسه وهو صحيح او التسلسل وح فكل جزء يقض على خطية او
 فاقول يمكن اختيار التسلسل بان يكون مافوق العلول الاجزاء الى غير القس
 على المجموع وهو معلول لما قبله من سبب الى غير القس بان يترده كما قولا فكل جزء
 يحتملنا لان لم قولا لانه اكثر تاثيرا منه قلنا لكنه اكثر اشتغالاً على
 علل الاجزاء وتلخيصه ان الفاعل المستقل في المجموع بهذا المعنى على ان
 الابداء الكلام وهو ما لا يكون العلول مستندا الى الابداء والخطا
 الابداء الى اجزائه اذا تم هذا فنقول على كل جزء وان كان اكثر تاثيرا من
 مكونه واحد المستند الى اجزائه اقل من ذلك الجزء وان كانت العلول
 المستند الى نفسه اقل لكن المستند الى اجزائه اكثر والمعتبر في الاستدلال
 احدا هو ان المستند من استنادها بالاساليب الى ما يستند اليه والى اجزاء

ولا يلزم منه تقدم
 المجموع فغير مترتبة الا
 على من استدل بتقدمه
 ٣٣

منه ذكر كنهه اقل استدلالا
 على كل الاجزاء فتكون يوحى
 المستند ٣٤

يكون احدها الامم الثالث في علل الجزء اكثر من كونها واحدا
 نفس الجزء اكثر لا يتقدم اولها احدها من الاخر فان قلت لا شك ان يستند
 العلول الى نفس اجزائه في العلل والثاني وما يستند الى اجزائه على تقدير
 الاول وما يلزم ترجيح المساوي لك مفهوم العلل الاستدلالية حقيقة
 فيها سواء كان على السوية فيها فيكون متواطئا او مختلفا بالاولوية
 فيكون شككا فلا يلزم من كون كل منهما علل ترجيح المرجح على تقدير
 الاول ولا مرجح المساوي على تقدير التساوي كما في الغنومات المتكدة
 والكل طرد فان قلت فيلزم توارك القس على المستقلة المتساوية اما المتداخلة
 استحالته بان يقول هو واقع فان العلل العاشر مثلا كل واحد من التسلسل
 المتبدلة تافوقه الى المبداء على مستقلة له بالمعنى المذكور ضرورة انه
 لا يستدل على غير تلك السلسلة واجزائها وما يستند اليها بل سلسلة
 العقول العشرة المتصلة المتبدلة من التاسع الى المبداء على مستقلة
 لها ضرورة ان كل جزء منها اساسه اليها وان اجزائها فان العاشر
 يستند اليها والتاسع والثامن الى اجزائها فان التاسع مستند الى
 السلسلة المتبدلة من الثامن والثامن الى المتبدلة من التاسع وكذا

سائر

العلل المستقلة على سائر واحد
 قلت توارد العلل التاسعة
 محال مطلقا وكذا توارد ٣٥

السلسلة المبتدئة من الثامن فما فوق إلى المبدأ العلوي مستقلة على كل
 جزء منها أما مستقلة إلى كالسابع أو إلى ما يليه كالعاشر أو إلى
 جزءها كالعاشر فما مستقلة بجزءها هذا أو المستقلة بين الرابع فما
 قلت المراد بالعلو المستقلة ما لا يكون له شرط في الثاني فمخرج سبعة
 شرح الواقعة بحيث العلو والعلو ادخ لم الكلام لأن كل علو أخذ
 من غير الثاني هو علو في لغة لغته وينتازك غيره في الثاني القريب في
 فرد لا غير فلا يكون في من علو قريبة للجمع أو لا فرق بين جزء جزء
 حتى يكون الموتر القريب واحد من علو أو قريباً في الجملة دون الموتر
 القريب واحد منها موتر قريباً في الجملة دون الموتر القريب في الجملة
 قلت إن أراد تعاقب الشرايين الثانية مطلقاً قريباً أو بعيداً فلا بد أنه
 في كل معلو يجب أن يكون له علو مستقلة بهذا المعنى وكيف دللنا في
 رس العلو المتنازلة في مطلق الثاني وإن أراد أن يكون هناك شيئاً
 ويرجع إليها ابتداءً وبواسطة فرجع إلى المعنى الأول وأخبر إلى القسم
 المذكور في بيان الأول إلى أجزاء لا يندفع عنه القصد المذكور هناك
 ثم فالكلام عليه كالكلام عليه فاقبل المراد من الموتر العلوي كل

اعني المبتدئة من
 السابع وهكذا يقال
 لا بد من علو لا يكون أول
 منه لا نقول سبعة

قريب هو ما لا يكون له شرط في الثاني في تلك الموتر قريباً أو بعيداً
 أو هو موقوف في كل معلو لا لأنه لا بد له في كل موتر من مراتب الثاني
 من فحين يكون تمام الخلف فماذا الخلف الموقوف في تلك المرتبة لا
 غير موقوف الثاني ولا لم يجرى الخلف فلا يكون تأثير موقوف اقتضاء
 الوقف موقوفاً منها أو في اليد في العلو المستقلة القريبة نقول العلو
 القريب المستقلة المعنى هو ما فوق العلو الأخير إلى غير الثاني ابتداءً وهو
 لهم الدور القريب في تلك السلسلة فإن كل جزء منها معلو قريب لجزءها وإن
 قبل المراد تمام الموتر في الموتر قريباً أو بعيداً فنقول هو ما فوق العلو
 الأخير إلى غير النهاية باعتبار ما يشترط عليه من السلسلة في الموتر القريب
 أو يستند له علو مستقلة تمام الموتر فيه مجموع تلك العلل وكل واحد
 من أحاد تلك السلسلة معلو السلسلة من تلك السلسلة العلل
 مع أن السلسلة المبتدئة ما فوق السلسلة وهو المبتداء ما فوقه
 مجموع تلك السلسلة العلل في هذا المعنى فإن كل الكلام إلى علو تلك السلسلة
 لكن يمكن قلنا هي مجموع مجموعات تلك السلسلة التي هي جميع السلسلة
 الموجودة في تلك السلسلة في جميع المراتب الثلاث متناهية في السلسلة

كان هم

مشان هم

يكون هم

كونه متناهية فمن كان لها علل لا تنتهي متناهية فكلها متناهية لان السلسلة
 لا تفرق المتناهية من غير ان تكون متناهية هو العلة الثانية لان السلسلة لا
 تتجمع ما يتوقف عليها تلك السلسلة قريبا للبعدا وتلك السلسلة هي
 جميع السلاسل التي يشتمل ما فوق العلل لا يخرجها عن السلسلة لانها
 منها عند العلة انما هي جميع ما يتوقف على السلسلة قريبا للبعدا هو
 ما فوق العلل الاخير كما قلنا ويقول ايضا ان سلسلة الموجودات
 من الواجب الممكن لا يمكن ان يكون المؤثر القريب الدائم فيها الواجب
 ضروريه وانه مؤثر قريب في واحد منها فقط هو العقل الاول كما قلنا
 يكون ما فوق العلل الاخيرين به سلسلة واحدة ولا يمكن ان يكون
 ما في سائر السلاسل في التأثير القريب في الاحاد الاخرين انما يكون
 مؤثرا اما فيكون المراد في الاثر ان يكون في تلك ما هو خارج عنه
 يكون جميع تلك السلاسل اسرها وكل واحد من الواجب جوارق السلسلة
 الغير المتناهية بل الفرق ما خبير انفسه بالجدل فان ما يقول هو ان العقل
 هناك فليس بما فضل على الخبير بالحق هو الثاني والظاهر السابق لا يتناهي
 على هذا وهو محقق الحق في السبل واعلم ان السلسلة الشريفة العلل المتناهية

قدس من قدس لا اله الا هو ان في حاشيتي محكمات العلم في نفسه فكلها
 في الجملة لا تفرق منه ما لا يمكنه من العلم ولا يتناهي في السلسلة
 الوجودية وتكون في نفسه مع ما هو في حاشيتي العلم في نفسه وانما هي
 عند السلسلة التي هو ليس في السلسلة لان السلسلة في حاشيتي العلم المتناهية
 ولا يوجد في السلسلة لانها في السلسلة في حاشيتي العلم المتناهية
 فكلها عند السلسلة المتناهية واسرها جملتها واعلم ان كل واحد منها العلة
 المتناهية السلسلة مع قطع النظر عن الاشياء من هذه العلل الفاعلية
 من السلسلة المتناهية لانها عند العلل الفاعلية الموصوفة التي هي في
 السلسلة في حاشيتي العلم في هذه العلل الفاعلية السلسلة هي علمها في
 السلسلة المتناهية المتناهية فكلها من كل واحد من المتناهية محتاج للعلم
 من العلم في ذلك مجموع المتناهية محتاج للمجموع العلل فكلها
 لا يتوقف في العقل السلسلة بل يحكم فيه بداهة انما هذا فقولنا اذا
 اعتبرنا العلل الفاعلية السلسلة للاموه المعبر جملتها واحدة ولهذا المتناهية
 جميعا جملتها اخرى فليس في السلسلة الثانية او لا وعلى الثاني اما ان يكون
 السلسلة الاولى تام السلسلة الثانية فيكون كون الشيء على نفسه وهو قطع

فيلزم

الى الاول في قوله غير اما ان يكون
 في السلسلة الاولى امر خارج عن السلسلة
 الثانية

ان العلة
 السابقين او لا ينفرد الوجه الاول وايضا للفظ العلة التامة على ان توقف
 المعلول على او خارج عنها او الحول في ما يتوقف على بقية الاجزاء وهي ثانيا
 عن ذلك البعض الذي هو العلة الفاعلية مع الامر الخارج وفيه نظر فان
 اللذان من كونهما العلة الفاعلية بعض لا ينفرد عدم دخول بقية اجزائه في العلة
 الفاعلية ولا ينفرد عدم دخولها في العلة التامة فاعلم ان الوجه الثاني
 مقيد سابق قال على الاول اعني ان يكون الامر ازيدا المعنى في المعلول
 الفاعلية طامنا ان يكون عين علة فاعلية منها او جزءها او على المتعديين
 ويكون وجودا حقيقيا وان الفاعل الموقوف في الوجود لا ينفرد به يكون موجبا
 وذلك الامر ازيد الوجود الخارج عن جميع المكانات لا يكون مكملا
 لم يكن خارجا عنها ولا مستغنيا عنه موجودا فنعين ان يكون واجبا للذات
 ويمكن ان ينسب لمجمل التامة الى العلة الفاعلية ومساو الكلام ثم انظر
 لارتباطها بها انما هي الجزئية منها شي من الوجهين اما الاول فلهذا لا يخلو
 الفاعلية لا ينفرد ان لا يحتاج العلول الى الاكثرية اذا احتاج المعلول
 الى الاجزاء وشرايطها ان تبرز مثلا لا تنافي كون العلة الفاعلية معلنا لاجزاء
 ولما الوجه الثاني في الكلام عليه هي هنا كالكل من عليه هذا فان حديثا

ما عملها

الاول لو لم تعرفت ما فيه وتعرفت ايضا ان العلة هي المجموع فاعلم ان
 وكل واحد من الاجزاء معلول للسلسلة المتعدية فافهم من قوله مجموع تلك
 السلسلة ان يكون غلظا على المجموع لا اجزاء وليس لهذا المجموع مثله في
 القريب فجميع تلك الاجزاء فاعلم ان يكون اول ويكون ان وجود كل واحد
 مسرور بان يندفع من بعض المثال وان كان بعيدا للرب للفظ بان يقال
 بالعلة التامة هي مجموع العلل الفاعلية مع جميع ما يتوقف عليه المعلول
 كما هو ظاهر وليس يحجزه لا شئت ان العلة التامة بهذا المعنى تقدم على العلول
 واما من العلل الفاعلية المذكور فيما بعد حيث قال يمكن ان ينسب لمجمل
 التامة الى العلل الفاعلية وهي العلل الفاعلية بدون اعتبار الشرايط
 يستقيم الحكم بعدم العلة التامة وما سرفخ عليه ومعالن في ابطاله في الجملة
 مواسد وفي العلل الفاعلية المسعلة كافي التزديد الاول اوفي العلل
 الفاعلية مع قطع النظر عن الشرايط كافي القرب الثاني وهذا ان
 كان بعيدا جدا عن الفقه ذكرنا ما استراده عن ان يخطو ما لا يقاوم
 مضمون بطا من هنا هم لم يروا بال لم يظهر لغيرهم كاشا هذا فذلك انما
 احطت بمجانب الظاهر وكشف محارب الخفاء عن حيلة المثال الا ان

انما العلة التامة هي مجموع العلل الفاعلية مع جميع ما يتوقف عليه المعلول

انما هو اصل من جميع تلك الازداد والاضداد ان العدة هي سلسلة من
 الازداد والاضداد المتتالية المتصلة فيكون من الازداد والاضداد المتتالية
 لا يكون كونه من الازداد والاضداد المتتالية المتصلة فيكون من الازداد والاضداد المتتالية
 لكن الثاني كلف في اجمال الشق بالترتيب سواء كان في الترتيب في العدة
 اذ في العدة المتتالية المتصلة لما عرفت من ان العدة المتتالية المتصلة هي
 هو سلسلة من جميع تلك الازداد والاضداد المتتالية المتصلة فيكون من الازداد والاضداد المتتالية
 المتصلة ما فوقها بالاضداد فيكون مجموع تلك السلسلة متناهية في المجموع
 بردها هو مجموع من اجزاء المجموع الى الازداد والاضداد المتتالية المتصلة فيكون من الازداد والاضداد المتتالية
 تلك المجموع بهذا المعنى هو مجموع تلك الازداد والاضداد المتتالية المتصلة فيكون من الازداد والاضداد المتتالية
 شيئ من الازداد والاضداد المتتالية المتصلة فيكون من الازداد والاضداد المتتالية المتصلة فيكون من الازداد والاضداد المتتالية
 وعن بعضهم بوجه اخر هو ان الموقوف انما هو الترتيب في جميع تلك المجموع
 انما لان الموقوف انما هو ما يقدم على العلل في ذاتها وتبين ان كل
 عند وجودها وجميع اجزائها بالنسبة الى المجموع كذلك فيكون من الازداد والاضداد المتتالية
 قتيلا وانما عرفت ذلك بقول السلسلة الموجودة الغير المتناهية فيكون من الازداد والاضداد المتتالية
 فانه يكون انما هو من حيث المجموع ومن حيث اجزائها وجميعها وعلية التامة

كان

المتن

انما هو اصل من جميع تلك الازداد والاضداد ان العدة هي سلسلة من
 الازداد والاضداد المتتالية المتصلة فيكون من الازداد والاضداد المتتالية
 لا يكون كونه من الازداد والاضداد المتتالية المتصلة فيكون من الازداد والاضداد المتتالية
 لكن الثاني كلف في اجمال الشق بالترتيب سواء كان في الترتيب في العدة
 اذ في العدة المتتالية المتصلة لما عرفت من ان العدة المتتالية المتصلة هي
 هو سلسلة من جميع تلك الازداد والاضداد المتتالية المتصلة فيكون من الازداد والاضداد المتتالية
 المتصلة ما فوقها بالاضداد فيكون مجموع تلك السلسلة متناهية في المجموع
 بردها هو مجموع من اجزاء المجموع الى الازداد والاضداد المتتالية المتصلة فيكون من الازداد والاضداد المتتالية
 تلك المجموع بهذا المعنى هو مجموع تلك الازداد والاضداد المتتالية المتصلة فيكون من الازداد والاضداد المتتالية
 شيئ من الازداد والاضداد المتتالية المتصلة فيكون من الازداد والاضداد المتتالية المتصلة فيكون من الازداد والاضداد المتتالية
 وعن بعضهم بوجه اخر هو ان الموقوف انما هو الترتيب في جميع تلك المجموع
 انما لان الموقوف انما هو ما يقدم على العلل في ذاتها وتبين ان كل
 عند وجودها وجميع اجزائها بالنسبة الى المجموع كذلك فيكون من الازداد والاضداد المتتالية
 قتيلا وانما عرفت ذلك بقول السلسلة الموجودة الغير المتناهية فيكون من الازداد والاضداد المتتالية
 فانه يكون انما هو من حيث المجموع ومن حيث اجزائها وجميعها وعلية التامة

انما كان ذلك من خارجا على المجموع لا من داخله لان عدمه في
 شيئا ليس مستلزما للوجود في ذاته بل في سببها لا في وجودها
 جميع المكانيات كمن يلجأ الى ان يكون الوجود في سببها في كل مكان
 متوزعا وهو خلاف ما انما يطلب به القول في هذه المسئلة من ان يكون في
 زيد لا لانه احتياج المجموع الى عدمه مستلزما لغيره احتياج الى وجوده
 مستلزما للمعنى لا من ذلك بل من ان لا يستلزم امتناع عدمه في من لا يحتاج
 الا الى اول ما هو مادة وجوده لا الى ما هو جزء من وجوده لان عدمه في
 المستلزما التي بها يتبع عدم المعلول خارج عنه قوله ولا كما في سببها
 في زيد لا في الثاني ويمنع كونه واجبا لذاته وانما يلزم لعدمه في كل
 ما يتبع عدمه بالمعنى المذكور بان لا يستلزم وجوده في من لا الى الابدان
 او الى جزء او الى مستلزمه كونه سببا لامتناع عدم المعلول في الثاني
 يكون له سبب يتبع عدمه بالمعنى المذكور بان لا يستلزم وجوده في من لا
 الا الى اول ما هو مستلزمه لولم ذلك في كل في الثاني المستلزما في
 القدر اخيرا لا بد من ان لا يجب وجود المعلول او يتبع عدمه في كل
 في الغير المذكور في كل فيجب وجوده ما يتبع عدمه في هذا الغير

المذكور

في الجملة من يلاحظ ان عدمه في الثاني انما يتبع عدمه في الاول لا في ذاته
 الوجود في غيره ويمنع فيكون العلة الثانية في المكانيات من المعلول
 انما كان في الثاني امتناع عدمه وهو مجموع السلسلة في كل في الطريق لا
 لولم يوجد واجب الوجود فلما لم يوجد واجب لغيره
 فلا يوجد وجودا لاسيما اما الاول فلانه لولم يوجد واجب لغيره
 الموجودات في المكانيات لا شك ان ارتحاضها باسرها ليس مستلزما
 لانها باسرها مركبة ولا يغيرها الماسبق من ان الغير الذي يتبعه
 الجميع بالكلية لا بد ان يكون موجودا خارجا عنه واجبا لذاته والمعرفة
 واسا الثاني وهو ان اذا لم يوجد واجب لذاته لا لغيره لم يوجد موجبا
 لغيره لان ما لم يجب لم يوجد على ما بان في الامور العامة او اخص
 اما ان يمتنع شق الوجود بالغير الى اسبق في الطريق الثاني فلما
 يتبعه ان لم يوجد ما دل على ان قال لو وجب لغيره لكان كونه
 لغيره واجبا ولا يخفى انما يلزم لو ثبت ان ما يجب به وجوده يجب ان
 يكون واجبا لذاته ولم يثبت في تلك المقدمة في غير مبدء هذا المعلول
 في حقيقة الكلام في الموضوعين غير تام لاحتياج الى هذه المقدمة التي

الداخلين

الوجود

لذاته

الغير

ليس بديهية ولا يتبين هو الذي في بيان تلك الحقيقة لا يبينها إلا ما يجب به وجوب
 الغير لو كان محكما لم يتبع انما هو مع الوجود لا يتبع فاما اذا فرض وجوده
 واما العلة وقد فرضت معلومه ولم يلزم منه حال الان استلزامه على ما هو
 مع استقامه على تحقيقه ان استلزامه عدم المعلول اما الذات العلة لا يتبع حكمه
 لقائها او بشرط وجود العلة فان عدم المعلول مع وجوده على وجه لا يستلزم
 هي من الامكان العلة وكذا الثاني لان الغير من عدم العلة والعلة مع عدمه
 في ذلك ان الوجوب بالغير في قوة الشرطية بمعنى انه لو وجد ذلك الغير
 وجوب المعلول وجوبية ذلك الغير بمنزلة وضع المقدمات فان كان ذلك
 واجبا بالغير غير مستلزم واجبا لما كان بمنزلة شرطيات غير مستلزمة
 وغير مستلزمة للوضع مقدم فلا يلزم وجوب شيء منها بتلك بالان
 والتوجه اللائق فانه بما يليق من مداركها القاصدين وتقريرا البرهان
 ان يقال لو انحصر الموجود في المكاني لم يتبع عدم شيء منها كالحقيقة
 اذا فرضنا ارتفاع تلك السلسلة بأسرها لم يلزم منه شيء أصلا لان ارتفاع
 عدم كل منها اذا لم يكن لاستلزام عدم الجزء الذي هو في الخارج مع عدم شيء
 منها مع وجود ما فوقه ولما لم يكن شيء ما فوقه وضع عدمه لئلا يفاد

وجوبه

فرضنا ارتفاع الوجود لم يلزم منه شيء أصلا لان ارتفاعه لا يفاد
 بالان لارتفاعه لا يلزم منه شيء أصلا لان ارتفاعه لا يفاد
 لو انحصر الموجود في المكاني لم يتبع عدم كل واحد مع بقاء ما فوقه
 حتم التلزم من تخلف المعلول من العلة لكن عدم تلك المكانيات كالأجزاء
 لا يمكن من استبعاد الغير مما لم يتبع عدمه لم يوجد أصلا فلا يكون السلسلة
 موجودة وقد فرضت ضعفها اذا تحققت ذلك هل تامة اقوى الطوق
 بالواقع في هذا السلك واقربها ان يخاف انه لا يوافق بينه وبين
 التلزم بغيره واستلزام عدمه لا وجوب الوجود فنرى ان الثاني بعد العلم
 بالبرهان في هذا السلك والله الوفاق لتحقيق الحق وبهذه اذمه الصديق
 ان الممكن بنفسه لا يستلزم وجوده كالحقيقة اما الاول وطرس
 ملاحة في مفهوم الممكن ولما الثاني فلا يرفع الوجود ضرورة ان الشيء
 ما لم يكن له وجوده لا يلزم الوجود في الممكن ان لم يكن له وجوده
 ان الممكن وان كان متعده لا يستلزم الوجود ولا إيجادا ولا وجودا
 ولا إيجادا فلا موجود لا بد منه ولا غيره واقول يمكن ان يتأخر في القدر
 الاول بان ان كان المراد عدم الاستعلاء احيانا الى الغير ثم ولا

مجردة

مجرد

ايضا يمكن ان يكون
عدم استلزامه في نفسه
معنى ان محال ان لا
يكون من مكنه

فيكون من مكنه ان يكون ذلك الغير محال او المستحيل وهذا هو المستند
المقتضى بان محال لا يتصور كونه من احد من الاحاد من ارشاد من لا يمتنع في جميع
احاده من ارشاد من لا يمتنع في جميع احاده من لا يمتنع في جميع احاده
تدبر القائل انهم بعد ان استلزام السلسلة المفصلة الى الاحاد
قالوا في ابطال الفيدان الوجوب يكون من مكنه السلسلة فانه وسطها
في وسطها والاحاد مكن من جزاء المكافاة بالوسط بالسلسلة الى الاحاد
في وسطها يكون طرفها بالاحاد والآخر من مكنه السلسلة فانه وسطها
يجوز ان يكون مكنه الجواز الاحاد ما ذكره من وجوب الجواز الغير انما هو
واقع في نظامها فلا يقطع بالسلسلة وجوبها من اولها الى آخرها
واحد من تلك السلسلة متع لم يحصل بعد ذلك الخارج فلا يخفى
ان يكون وجوب واحد منها ابتداء ويكون واقع في نظام السلسلة كذا جاز
فما لم يمتنع ان يكون مكنه مكنه كل منها الوجوب مع ما ذكره فلا يكون
طرف السلسلة بل هو اوسع من احاد ولا يمتنع كل من احادها
الواقع في السلسلة فكل المجموع بدونه واذا كان مكنه البعض تلك الاحاد
وارد على غير المستلزمين على معلول واحد لان ذلك الجواز مكنه

السلسلة في علمه كل منها
والحادث انه يجوز ان يكون
كون ذلك الخارج علمه
لمعنى

فلا

في السلسلة من مكنه ان يكون العلم او الحاشية بها اليقين كما ان كان
عنها او علمها في مكنه السلسلة من مكنه السلسلة او علمها في مكنه السلسلة
ابطال السلسلة الغير المتناهية لا يقتضي بالاحاد ولا يمتنع في جميع احاده
لما لا يكون مكنه السلسلة من مكنه السلسلة من مكنه السلسلة من مكنه السلسلة
انما ابطال السلسلة من مكنه السلسلة من مكنه السلسلة من مكنه السلسلة
الوجوب ان المكن لا يكون مكنها لان افتقارها الى علمه وغيره نظر السلسلة
لا يتصور ان يكون واحد من احاد السلسلة مكنه السلسلة في تلك
السلسلة فانه يجوز ان يكون الوجوب مع ما ذكره مكنه السلسلة من مكنه السلسلة
لا يتصور ان يكون السلسلة في العلم المستقلة بطلان السلسلة في
العلم الغير المستقلة كافي الصورة المفصلة في النظر فتكون مكنه السلسلة
في علمها اذا ثبت استحياج السلسلة الى الوجوب فاما ان لا يكون مكنه
لواحد منها فيستغنى عنها او يكون مكنه واحد منها فلا بد ان يكون مكنه
فقد يقطع عن السلسلة لكن يرد على هذا التبرير ان العلم المنع المتقدم هو
ان يجوز ان يكون الوجوب جزء من مكنه كل واحد من الاحاد وان قد يمتنع
من السلسلة لا يمتنع عن ان لا يمتنع في السلسلة الثاني مستند

مورد

20

بہر جملہ تین صدیقین علی
الاستقامۃ و بین اعداد
المحصود یکفی فی التبیق
۴۴

[illegible]

شم امام علی

شرق علی البحر اذا
عند واحد وذلك البحر

فيسأل المجربون اذ هم اسير
سنة موحدة في اقل من عشرين
فوق وجر دالاسر العير
الناهيته فان قلت اللان
من القسرين المجربات

فيكون الوجه الثاني في الاستدلال هو عدم البرهان في المسألة الأولى
 بهذا الاسم فاما في المسألة الثانية فليس البرهان في المسألة الأولى
 الدور الأول في القضية الأولى في المسألة الأولى في المسألة الأولى
 بالاسم لما في المسألة الأولى في المسألة الأولى في المسألة الأولى
 يد على المسألة الأولى في المسألة الأولى في المسألة الأولى
 الامتداد بأسرها غير موجود واما اشتراط الاجتماع في الوجود فمقتضى
 ان المسألة الأولى في المسألة الأولى في المسألة الأولى في الوجود
 اصل لعدم اجتماعها في الوجود والبرهان انما يد على عدم وجودها
 فلا نفاة بينها وبين مقتضى البرهان في اشتراط الاجتماع ومقتضى
 مقتضى الوجود خارج في غير التطبيق وقد يقال ان المسألة
 الغير المتناهية من غير وجودها غاية لا تؤثر في وجوده في زمان واحد
 لكنها موجودة في جميع الأزمنة المتعاقبة التي هي اذن موجودة في جميع
 فليكن لنا من الصاق ثم قيل ان القصور الناطقة فيها يرتبط بها
 حدودها في البرهان فيها وايضا نفس الامم توقف على مدته في
 على نفس الامم المولدة لها، بدنه فغير ما ترتب بالطمع والحب من

فيكون الوجه الأول في الاستدلال هو عدم البرهان في المسألة الأولى
 بهذا الاسم فاما في المسألة الثانية فليس البرهان في المسألة الأولى
 الدور الأول في القضية الأولى في المسألة الأولى في المسألة الأولى
 بالاسم لما في المسألة الأولى في المسألة الأولى في المسألة الأولى
 يد على المسألة الأولى في المسألة الأولى في المسألة الأولى
 الامتداد بأسرها غير موجود واما اشتراط الاجتماع في الوجود فمقتضى
 ان المسألة الأولى في المسألة الأولى في المسألة الأولى في الوجود
 اصل لعدم اجتماعها في الوجود والبرهان انما يد على عدم وجودها
 فلا نفاة بينها وبين مقتضى البرهان في اشتراط الاجتماع ومقتضى
 مقتضى الوجود خارج في غير التطبيق وقد يقال ان المسألة
 الغير المتناهية من غير وجودها غاية لا تؤثر في وجوده في زمان واحد
 لكنها موجودة في جميع الأزمنة المتعاقبة التي هي اذن موجودة في جميع
 فليكن لنا من الصاق ثم قيل ان القصور الناطقة فيها يرتبط بها
 حدودها في البرهان فيها وايضا نفس الامم توقف على مدته في
 على نفس الامم المولدة لها، بدنه فغير ما ترتب بالطمع والحب من

انما في الدنيا اجرام من نجومها بالانوار والانس والاشجار والحيوان
 من الثانية في جسم الشاهي وتعد من قريه البرهان والبرهان الثاني
 ان هذا العيان وهو ان الثانية اما ان يستغنى الاول على تقدير التطبيق
 او لم يستغنى عنها اوله للاله بانه وهو ان الثانية اما ان يستغنى عنها
 فالبطلان للتطبيق على الاول لا تصدق عليه لان ما هو غير على الاول
 لا يمكن ان يكون الثاني من مثل الزايد على تقدير التطبيق فان التطبيق
 يجوز ان يستلزم على الاول لا يمكن ايضا ان يكون من انقطاعه على تقدير
 لو لم يستغنى في الواقع وانما يلزم ذلك ان لو كان تقدير التطبيق
 وهو تم وعلى الثانية باختيار الشق الثاني ولا يلزم من عدم قبولها
 للتطبيق انقطاعها الجوان ان يكون عدم قبولها الكثرة غير متناهية
 لجزء الوهم من طبيعتها لا لانقطاعها وان شئت ان شئت من هذه
 النوع لا يتوجه على تقريرها الذي قدما ^{في} مستوفى البرهان الثاني
 بالتطبيق لان العقل لا يحيط بشئ بازاء شئ ولو على وجه الاجمال
 يخفى ان العقل يمكن ان لا يحيط كل من احاد احدى السلسلتين بازاء
 واحد من الاخرى على الاتفاق وعللهم الغرض اذ لا يحل ان يكون

استقامها

بازاء كل شئ من الاول شئ من الثانية ان الاول لا يستلزم الثاني
 المحال الثاني يستلزم الطعام ان شئ هذا التطبيق غير متناهية
 ايضا تقدير الكلام عليه وقد عرفت البرهان في وجهه ان شئ هذا التطبيق
 وفي الثاني وجهه ان السلسلتين بحيث يكون الانطباق بينهما في الواقع و
 الزيادة والاختلاف في الجهة التي هما تلك الجهة غير متناهية
 ايضا لان ان كانت على معلولان متبر غير متناهية في جانب التقا
 كما في تلك المواضع ما خلا المعاول الاخير سلسلة العسل العسل
 باختياره وهي تعينها سلسلة المعاولات الغير متناهية باعتبار ان شئ
 سلسلة مطابقة في الغرض فقط بل في الواقع ايضا فان كل
 واحد من تلك المواضع على وهو متعين معلول ولا شك انه لا ينطبق
 على من تلك المواضع على معلولها بل انما ينطبق على معلول عليها
 اللامية ومنشأها فاذا جعلت احدى تلك المواضع مبداء ولو حط
 الشاهد مع اعتبار تطابق السلسلتين وجب ازدياد مراتب العلل
 على مراتب العلل لا متبواحدة ابداء الا لطلب العلل والمعلول
 وارفع وجوب التقدم والناشئ الا ان من لها ضرورة انه لو

برة العلة كان يشتر من العلة تطبيقا على معلوله فيلزم المذهب والمذكور
 وقد علم العلة لا غير التي هي الصفة لما قال البرهان محرم فيها ايضا
 وفيه نظر لان اللازم على تقدير عدم التام ان يكون وكل جملة متناهية
 منها علة خارجة عن تلك الجملة داخلية في السلسلة التي
 لا يلزم ان يكون في تلك غير التام هي علة وذلك لعدم معقولية التام
 هذا البرهان لان سلسلة العلة لا تنسب من جانب البداية واحدة
 العلة الاخرى وحيث ان يزيد سلسلة العلة واحد من الطرفين الاخر
 والام يكن المتساويان متساويان وانت تعلم ان هذا ترك هذا الذي
 ويسكن برهان التصانيف الذي ياتي بخبره فلا يخفى في وقوع
 على هذا الدليل اقول ويمكن تفسير البرهان فوجه من دفع من بعض
 التكرار بان يقال لا بد لمجموع المعلولات من علة وعلة مجموع المعلولات
 مجموع علل الاحاد فيجب ان يكون مجموع العلل سابقا في المرتبة على مجموع
 المعلولات لان العلة يقتضي ذلك كما في الصور المغيرة
 فان مجموع ماعد المعلولات لا يشر الى غير النهاية مجموع المعلولات الواحدة
 وهذه السلسلة باعتبارها هو بعين مجموع العلل باعتبارها اخر

ما يرد



العلة

المعلولات وجميع العلل متناهية وان كان كل واحد من العلل
 متناهية في المرتبة على الواحد الذي هو معلوله وعلى هذا التفسير لا
 يبقى المانع المذكور بوجه تام بل يمكن بيان الطريق اخر وهو ان يقال
 تلك سلسلة ما خلا المعلولات الاخرى وسلسلة العلل والعلل والعلل
 فو قد بدت السلسلة العلة فاذا فرضنا تطبيقها بحيث يطبق كل
 على علة لزم ان يزيد سلسلة العلل على سلسلة العلل واحد
 جانب القاع ضرورة ان كل علة فرضت لها معلولين وهي بهذا
 داخلية في سلسلة العلل والمعلولات الاخر داخلية في جانب البقاء
 سلسلة العلل دون العلة فلا يمكن تلك الزيادة بعد التطبيق من
 جانب البداية كان في جانب اخر لا محالة لان كونه في الوسط
 لا ينافي النظام فيلزم ان يوجد معلول بعد من علة سابقة عليه
 هو مع انه يحقق المطلوب وهو الانقطاع
 برهان التصانيف ففرض لو كانت العلل الى غير النهاية لزم
 زيادة عدد المعلولين على عدد العلل التالي بالبيان الملازم
 ان احاد السلسلة ما خلا المعلولات الاخرى لها علة ومعلولين

على غير متناهية باعتبار معلولاتها
 غير متناهية باعتبار اخرها العلل
 الاخرى

فكانت هذه ما فيها سواء وفي معلوليه العلول الاخرى ايضا فربما
 المعلوليات المتصلة في التسلسل على هذه العلليات الواقعة فيها
 بعد البرهان المحرر في تسلسل المعلوليات بل في اواخر التسلسل
 لا يرة والنبوة اقول هذا البرهان يظهر في تسلسل في احد
 الجاهلين فقط واما على تقدير السبب في الغالب من تقديره في عدم
 مما يلائم العلوليات والعلنة غير متاهية فلا يظهر عدم تكافؤ
 وضع هذا الوهم انا اذا اخذنا سلسلة غير متاهية من معلول
 معين ميسا عنها في عللة الغير المتاهية فلا بد ان يكون عللة المتاهية
 والمعلوليات الواقعة في هذه القطعة متكافئة ختونه ان العلليات
 التي مضافت العلوليات الواقعة في هذه متاهية لا يمكن ان يكون فيها
 تحت تلك القطعة من المعلول وهو ظاهر فاجزم
 البرهان العرشية مع انه ان يقال لا ترتب متاهية غير متاهية كما
 ما بين منبدها وكل واحد من اللات متاهية لا يتصور بين
 المتاهية فيكون الكوا متاهية لان لكل لا يزيد على ما بين المتاهية
 وكل واحد من الطرفين متاهية من عليه باللا يزيد من قبله كل

فاحد من فقره التسلسل الواقعة بين المتاهية متاهية التسلسل
 فان هذا لا يمكن قبل ان يقال ما بين اوب اقل من ذراع واحد
 بين راسه من غير ان يكون ما بين اوب اقل من ذراع واحد فانه
 متاهية ليس بين هذا التسلسل لان التسلسل واحد واحد
 في التسلسل لا يمكن قبل ان يقال ما بين اوب اقل من ذراع واحد
 ما بين راسه فانه يلزم منه انه اذا احدث مع الواقع بينه وبين
 يرد على الاقل من ذراع الا بالاطرف الاخر وهو محكم صحيح وفيه نظر
 المحكم في هذه الصورة بين مختلف الصور المتوحد عنها انما يكون
 من متاهية اكبر جزء من اجزاء الواقعة بين القطع من متاهية الكوا
 لكل غير واقع بين الطرفين اسلا وقيل في جوابه ان هذا البرهان
 حقيقي وصاحب القوة الحديثة يعلم ان هذا الواحد من العلل
 مع الطرف يحيطان باعدادها وان لم يتعين تلك الواحد
 عنه ولم يكن له الاشارة اليه على التيقن اقول والعقل السبب
 يعلم في هذا الاعتذار ان هذه المقدمة اعني وجوب شرط
 الكل بين السبب والبداهة واحد من العلل ليس اجل من الطحى

غيره

كثرة

فيستبرأ من ذلك على ما كان يكون غير ان لا يكون ذلك الا في
 الوجهين الذين ذكرنا كيف يعرفون في هذا المطلب مع حيل
 المقدمة لما في جميع البراهين المذكورة على انه لا يجوز ان
 يكون احد طرفي الوجوه من مقدم او خلف الشيء لانه غير مانع الى
 الوجوب ولا يجوز ان يكون من نفسه للاولوية الثانية فلا يجوز ان
 يكون مانعاً له او غيرته الى ممكن كذلك فلا يثبت الواجب بتعريف
 البراهين على ان الممكن ما لم يجب عليه لم يوجب له ولا يكفي في وجوب
 الاولوية الحاصلة منها ما لم يبلغ الى الحد الوجوب حاله كذا بان
 هذين المطلبين لم يثبت في كل من الطرفين
 فالمراد الممكن لا يكون احد طرفي الحكم لانه او لو لم يكن في وقوعه
 ولا في الطرف الاخر لانه لا يمنع بذلك الاولوية كانه ذلك الطرف
 واجبا ههنا وان امكن فلا يخفى ان يكون وقوعه بوضع جلة
 والثاني مع الاستلزام في وجه المطلبين بل لا يخرج وهو ان
 توجب المساوي بل لا يخرج تبيين الاول ومع فتوقف الاول
 على الثاني فلهذا العلة اذ على تقدير تحققها وجب الطرف الاخر

ولا يكون مانعاً من العلم كما لا ينبغي ان يكون العلم مانعاً اذا
 علم منهم على القاطع ان لا يكون مانعاً وهو في ذلك لا ينفصل عن
 العلم عليه اذ لو ادعى ان لا يكون مانعاً لانه لا يتحقق سبب الطرف الاخر
 لم يكن ذلك الا على اولى القلة لان رجحان احد الطرفين للسبب
 لا ينافي رجحان الاخر لانه لا خلاف في الحقيقة ولذلك على بعضهم
 في هذا الذي لا ينفصل عن مقتضى المانع معبر في كل علة ثالثة ولا ينفصل
 ان علة الطرف الثاني بل مانع من هذا الطرف تعين ارتفاعها
 على ما لا ينافي عند المحققين قدس سره بان رجحان كل واحد
 من الطرفين على الاخر في حال واحد متنع وان كان باسباب متعددة
 ولا يخرج من ذلك التبرؤ من الغير ان على انه لو سلم فلا يكون الطرف
 الاخر مانعاً من اولوية الطرف الاول فلا يثبت التوجيه الذي
 احتج به المولود في هذا فاقول هذا كلام في غاية المناهضة والوقار
 وما تضمنه وجه المقاصد من حيث الاستدلال لانه معبر في التمسك
 باختلاف العلة بوجه مختلف الاختلاف فلا يكون بينهما تباين
 فهو بعد تعديله ليس كل اختلاف اضافية في كل مادة وانما التباين

فانه لم قطعاً ان التبع الواحد في زمان واحد لا يمكن ان يكون قائماً دائماً
 ومستمراً كما ان الحركة الواحدة منها ولو كانت في مكانين متباعدتين
 وما اعتبره القوم في شواهد التناقض هو شرط في كونه الحكم المتضمن
 في العوارض المنطوق بها انما ارادوا ان لا يكون التناقض لازماً بل قد يكون
 ووجه الاضافة الى العلة من قبيل الاول فانه لا يمنع التناقض في
 شئ من المواد فيمكن تخصيص الاضافة في كل واحد مما سوى العلة ثانياً
 على ذلك ويمكن اثباتها على العدم اذ لا يتصور في نفسه ولا يتصور ما في
 هذا الوجهاً ويقول وجه الاضافة مطلقاً بشرط ان لا يكون المصطلح
 اعني كواحد الطرفين رضاء للآخر ولا ثبات في ذلك ان يكون معاً
 هذا الشرط احدها مساوياً للرفع الآخر وهذا ما نحن فيه من قبيل
 الآخر وكيف لا يكون كذلك ولو جاز ترجيح كل منهما بسبب آخر
 ان يقع واحد منهما فيلزم الترجيح من غير مرجح لتساويهما في التبع
 اذ لا يمكن ان يكون احدهما اكثر رضاء من الآخر على الإطلاق والآخر
 اقل من الآخر مطلقاً واما ان يتجاوز رضاءه فيلزم اجتماع التقيضين
 او ارتفاعهما ثم ان ارتفاع المانع غير معتبر في كل علة فانه عند

وقد لا يكون به

لان التزم جعلاً لوجه الاضافة
 من شواهد التناقض واذ انتهى
 على وجهه لم يكن التناقض مع
 استناداً لوجهه لما يقتضيه
 عند العلة او الوجه الاخير
 ويمكن اثباتها على العدم
 اذ لا يتصور في نفسه ولا يتصور ما في

كافي للحكم لا سيما بالنسبة الى المتعدي الاول والثاني انما يحتاج الى استماع
 الطريق الاخر فيجب لزوم كونه واجبا او مستلزماً لانه لا يلزم الوجوب
 والتبع لما لا يلزم به مع مجرد النظر الى انه من غير التقاد
 للغير الوجود او لعدم الوجوب عنهما بالنظر الى الاولوية
 اليها وليس له مع مجرد النظر الى انه الاولوية فلا يكون واجبا
 للآخر والواجب عنه قد يكون من باب الذات مع الترجيح المستند اليه
 اذ ان مقتضى الوجوب بالوجود كان الذات مبدأ لاستحقاقها
 الوجودية قطعاً لا يتوقف بالوجوب الا هذا باعتبار ان ذلك الوساطة
 المستندة اليه فانه لا يمنع في ذلك ان يكون قادراً على الاستد
 اليه والمراد من عدم الالتفات الى الغير عدم الالتفات الى غير كونه
 الالتفات اليه قادراً في كون الذات مبدأ لاستحقاقها كذا الوجه
 او لا يمكن ان يتغير ذلك بان الواجب الثاني من التقسيم يقتضي
 انه لم يقطع النظر عن غيره الوجود وهو اعم من ان يكون مقتضياً
 له بواسطة او غيرهما ثم يجب ان يكون هو وحده كافياً في الاضافة
 على الحد الوجهين ليصدق عليه انه مع قطع النظر عن غيره يقتضي

التبريد في هذه الحالة لا يختص بالبريد انما هو ما في غير هذه من التلقظ
 مع انه لا مقام التعريف الثاني في الاحتياج او كونه الطرفين لا هو ممكن المكن
 وقوع سببه في انه لا يلزم من ما كان المعلول ان يكون العلة اذ عدم المعلول
 الاول ممكن وعلة هي عدم العلة الاولى مستمع واجاب عنه قدس سره
 بان يتوقف ج اولوية الطرفين الرابع على عدم سبب الطرفين المقابل كما
 كان السبب استغناء للناس يقولون اذ استمع سبب الطرفين المقابل فلا
 يتصور اولوية ذلك الطرف الى انفسه سببه كافي المعلول الاول حيث
 انما استمع المانع عنه لم يكن انفسه المانع جزءا من علة ويمكن الجواب
 بالفرق بين امتناع المانع من نفسه وبين امتناع المانع في الامتناع
 المانع جزءا من علة ما يستمع المانع من الامتناع ما هو المعلول الاول
 من قبل الاول فان ما يقع من ممانعة هو على تقدير وجوده هو المعلول
 الاول لا مانع عن وجود المعلول الاول اذ لا يبعد عن العلة الاولى
 واحد مع سبب كونه في الامتناع ان يكون المانع هذا السبب لا يبعد
 فانه يتوقف الرابع انا بعد تسليم ان اولوية الى انفسه علة الطرفين
 يقولون لا يلزم انفسه الى امر موقوف بوجوده لانه ان يكون وجوده داخل

من هم

بالتفصيل ان في هذه الحالة انفسه علة العدم اليه يتوقف في سببه
 علة عدمه من غير ان يكون وجوده في سببه باقية ثابتة في ذاته في حال
 في علة العدم عدمه في وجوده فعدم علة العدم يكون وجود علة الوجود
 او يستلزم الى ان عدم العدم لا يقتضي الوجود فانه يتوقف على ما يقتضيه العدم
 لا يتوقف او يستلزم له وهذا الذي قلناه اولى بما قيل ان عدم العدم هو الوجود
 فانه يتوقف على ما يقتضيه العدم لا يتوقف عليه اذ على التقديرين بل ان
 يكون هناك او موجود يكون هو علة له لا انما بعلة له لما جلت التسمية
 التي لا يكون كذلك وهو الوجود فيتم المطلوب فيه بحشا فعلة العدم قد يكون
 انفسه او معدى كعدم المانع فيكون وجوده او يستلزم له فعدم علة
 التقدير هو علة الوجود قد يكون معدى واجاب قدس سره في حاشية
 التبريد في هذا الصدد لا يرد وجوده هو كون من يقول بان لا علة ولا
 يتصور الامتناع الموجود ولذلك لا يجوز له ان يوجب علة لا يستلزم ان يكون
 المانع من حيث هو هو موقوف له لا يرد عليه ذلك لا يحتاج الى كونه
 في ذاته موجودا فعدم علة الوجود نعم من جواز سبب الوجود كونه
 من حيث هو هو موقوف له من غير ان يكون موقوف الى كونه موقوف ذلك

يحتاج الى علة مبرجة وبه
 محصل الطلب

بشرط غير مستحيل ما هيئته من حيث هي فلا كات فاجبه على
 اعتبارها باموال غير نظرات احتياج المكنون الى العمل فخرج للثبات
 على تقدير هذا التقييد على التحويلات الواجبة للثبات
 الا ان مقتضى من ذلك ان ذلك الشرط ان كان ام موجود فلا بد
 ان ينتمى الى شيء يكون موجودا دائما من غير شرط وهو الواجب الا
 تسلسل الشرط الموجود وهو خرج وان كان عدم مانع فلا بد ان
 ينتمى لعدم يكون واجبا لذاته بان يكون عدم متبع لذاته وما كان
 ذاته موحدا للشرط انشاء امر متبع لذاته فهو واجب لذاته او متبع
 له لا يعتبر ارتفاع المانع عن العلول الاول وان استقرت الى ما فيه
 التفصيل والانسلاسل الاولات كانت الى غير المتها في هذا المبدأ
 حج ليس اعتباريا محضا ينقطع الخطا والاعتبار لا من جهة اجابته
 بعد العلول كافي لا مكملا في نظائر من التهود التي تكون فيه
 لا يخفى كانه يحتاج جميع تلك الامتناعات الى علم من جهة ضرورة
 ان مجموعها واجبا لغيره من تحقيق الطوبى المتأني والثالث من
 المسلك الاول وان كان ام الامتناع ليس سوى عدم المانع فان كان

على غير ما قال الحكماء في
 ارتفاع المانع

ذلك ان مقتضى ما اذا كان الشئ واجبا لان ما يكون ذاته شرط او
 ان لا يتحقق مقتضى وجوده فهو واجب عندهم وان كان
 الاعتبارية واحدة فهو يتوقف على جازمات شرطية هكذا الى غير
 النهاية فيحتاج جميع تلك الاعتبارات الى الحادثة الى علم من جهة او
 يقال ان الامور الاعتبارية مطلقة لا يكون شرط الوجود اصلا
 على ما قيل ان عدم المانع كاشف عن امر وجودي وهو الشرط حقيق
 فانه لا ينفك عنه فانه عمل التامل فان جميع الاعتبارات والهيبة بل الوجه
 كانت تذكرو من ان الاولوية سينتزع الوجود بتقدير البرهان
 على وجه اخر وهو انه لو تحقق اولوية احدا الطرفين لذاته فانه
 ان يتبع الطرفين الطرفين الاخر فيلزم الانقلاب او يمكن فاما لا
 فيلزم من وجه الوجه بلا سبب في سيرة ذلك الطرف المبرح بال
 واجبا وصريح لا متناع ذوال ما بالذات بالغير واورده عليه
 ما اورد عليه في الوجه الثالث على الطريق الاول فيبقى عليه
 ما على عليه فالخاتمة من الجميع انه لم يرد ما ذكره من البراهين
 شيئا وقد سئل في هذا المطلب برهان خفيف وهو انه لا

او بيب

واجيب بالاجيب به ههنا وهو
 في الحقيقة يعود الى التمرين الاول

لثباتها ولو لم تكن الطرفين لكان هو عند مقتضى الوجوه الطرفين
 ضرورة بعد التصانيف بالآثار وجوبه مستلزم لثباتها ومنه
 استماع ترجيح المخرج واثباته مستلزم لوجوب الطرفين الاثني
 فمض ان الاولوية غير مبنية الى هذا الوجوه وبعدها كون الوجوه
 لو سيطر قدر دفعه ونوره في صورة نفاها هكذا كما كان الثاني
 مقتضايا لثبات الاولوية احدا الطرفين كان ذلك الطرفين واجبا
 والطرف الاخر وجوبا كان مستغنا وكما كان ذلك الطرفين واجبا وقدر
 غير واجب فهو وان سمين لا يرد عليه شيء ما ارد في هذا
 المقام قد غرقت بعد الاخر الى هذا الوجه على ان شارح حكم العيين
 اصل من الباعث الشرقية وان لم يكن على ما ذكره من التقيح والاعيان
 فلو انه عليه هو الحق بمتناه او بالحيثا وهو بالان استماع
 الطرفين مستلزم لوجوب الطرفين الاخر فان كلا من الطرفين متنع
 التساوي فصدق استماع احدا الطرفين مع عدم وجوب الاخر
 لحشي اوده في صورة البعض يفصل بالشارح في صورة البعض
 الاجمالي وهو الشارح القوي لا جواز للتساوي انما كان وقوع

فاما ما قلنا ان كان ذلك
 فليكن ذلك

ولا كان ذلك

كل طرف لا يثبت على وجاهته ويستع ان يكونا الطرفين المخرج
 حال كونهم وجوبا متنع وقوع الطرفين المخرج حال كونهم وجوبا
 يجب وقوع الطرفين الرابع لما عرفت في الطبقات فاورد الحق
 بل في النقص السابق فيه وجعل الحل في صورة الترجيح والتساوي
 ان المتنع في الاول هو ذات الطرفين المخرج من هذه القضية
 لا من حقيقة الاول بل هو مقتضى ليس متنع وما هو متنع ليس
 وكذا الكلام في التساوي واقول في اثبات المقدمة المتو
 لو استمع طرف لم يجبا الطرفين الاخر لكان جازا الاتقاء وقد
 الاول ارتفاعا فان وقع في لازم ارتفاع التقضين وهو ضروري
 الاستحالة وان لم يقع وهو جازا فيلزم جواز ارتفاعها وهو ايضا
 صحيح وان اردت بصورة البعض فاقول هذا بل على استحالة التساوي
 لا مثالا لما جلت في التقضين وارتفاعها وهو كذلك فان الممكن
 لحل الان يعني في التساوي بكونه من ترجيح وجوب احدا الطرفين
 في نفس الامر ولا يمكن اوجها في مقتضى العقل فان العبادا
 لاحظه ان مع قطع النظر عن غير واحد متساوي النسبة الى الطرفين

من حيث هو متاقتضيه الطرفين
 الاخر من هذه القضية

وهو نفس الامر بغير ان بالمرجات لانها لا يكون ارتفاع الذات في
الذي هو مقتضى الذات بالغير فلم لا يجوز ارتفاع الرجات التي هو
مقتضى الذات بالغير ايضا لانه لا يتصور ان مقتضى الذات في
الممكن ولو كان كذلك لما سبنا ارتفاعه فكان مستحيلا وهو بالتقدير
ذاته متساوي النسبة الى الطرفين من حيث انه لا يقتضي شيئا منهما
لان مقتضى تساويهما في نفس الامر ثم يقتضي كونهما متساويين
بالنظر الى انه وهذا المعنى باق غير متغير مع اختلاف تلك الذات
فما ذكرنا ان الممكن من حيث ذاته خاسر في نسبة الى الوجود والعدم
وبذلك لا يتم اثبات الواجب لهما وان يكون الممكن مع امر على كانه
يقنع المانع عن وجوده بترجح الوجوب وجوده تلك احتياج الممكن
الى ما يعطيه الوجود ضرورة في تلك الحق الصلة كانه على انه
العلة الفاعلية ضرورية في كل معلول وان الممكن كالممكن ان يوجد
ومن جوزه لك فهو من سببته فترجح ضرورية من اجل ان الله تعالى
فالمرن نور ان الممكن بالوجوب وجوده
لم يوجد اذ لو لم يجب معها لكان ما اعتدوا في النسبة الى الوجود

العدم

والعدم فيكون حاله مع العلة كما ان الوجود هو مع الوجود متساويا
وهو نفس الامر اولى غير ما لم يقتضيه الوجود فلا يستحيل ما لم
معها الوجود في وقت والعدم في وقت اخر فاختصاص الوقتين
بالوجود ان لم يكن المرح لم يوجد في الوقت الاخر يلزم ترجيح احد
المساويين على الاخر بلا سبب ضرورية ان الاولوية الحاصلة من
مقتضى كلا الوقتين ما لو كان متساويين فيها وان كان
لم يرح لم يوجد في الوقت الاخر لم يكن الاولوية الشاملة للوقتين
كالمقتضى في وقت والمقتضى في وقت اخر لو لم يجب وجوده كما
وجوده اما متساويا بالعدم او وجودا او اجمالا بالنسبة اليه وعلى
الاول والثاني يلزم ترجيح المساوي والوجود وعلى الثالث عند
الرجحان انما يشاهد من العلة لانه امر او متى فقد جزء منها كان العدم
ان لم يتحقق على وجه العلة الشاملة فاذا كان اختصاص الوقت بالوجود
لم يوجد في الوقت الاخر يلزم ترجيح احد المساويين على الاخر لا
سبب ان كان المرح لم يوجد في الاخر لم يكن العلة الشاملة علة كما
فقد ثبت ههنا الوجوب بالوجود بالعلة يلزم وجود الممكن

الوجوب يسمى بالوجوب السابق لا يجوز ان يقدّر له على غير الوجوب
 وحكم العقل بان وجوبه لا يوجب وجوده بل هو شرط الوجوب وجوبه
 يسمى بالوجوب اللاحق هذا ما نفرضه على كل مستند الحقيقة قد
 سن في كبر التثنية بعد معرفتنا اصل من غير ذلك في هذا الطلب
 اقول قد ورد على التفرع بان انه على تقدير الاول لا يلزم منه امكان وجوده
 في وقت معد في وقت اخر بل اللازم منه امكان وجوده في
 وقت الوجود بان يرتفع الوجود في نفس ذلك الوقت ونفك
 بالعدم يدل انما قد بالوجود ولا استقامة في مكان العدم في
 وقت الوجود واما السحيل امكانه لشرط الوجود يستحق في
 الخط الشرط العام فان الممكن ما يجوز عدمه في الجملة ولا يلزم ان
 يجوز عدمه على اى وجه كان الا ترى ان الزمان ممكن لا يجوز ان
 بعدم تارة ويوجد اخرى لا يستلزمه الحلف وهو مختلف مع فرق
 على ما بين في موضع اخر من شرط مكان معد امكان وجوده
 وقت اخر ولما نحن ان يقع في التفرع الثاني انه متى قد جرد على العلة
 القائمة كان العدم اولى فينبغي ان لا يتحقق علة ويسنده بان علة

في هذا الموضع

العدم عدم العلة الموجبة للوجود اولى فلا يكون العدم والوجوب معا
 لا عدم العلة الموجبة لطلبه لكونه ان يتحقق الوجوب يبقى السحيل
 حائلا ومنه ان شاء الله من العلة القائمة لا يلزم ان تستغنى العلة
 كما لا يلزم من ان شاء الله الوجوب ان شاء الله التمام كما لا يلزم ان يتحقق
 لا يلزم وجوده لا يمكن عدمه مع اولوية وجوده فيلزم جواز
 التفرع ما دام من وجوه ما هو مع ويعلم من هذا الوجوب ما سبق
 في الطلب الاول ان لا يكون له ان كانتا في وقت واحد ما يستلزم التفرع
 كذلك ثم اقول اما ادعى من عدم هذا الوجوب على وجود الممكن
 ما لا ينفك من ان العلة القائمة قد يكون بسيطة لا انما العدم
 هذا الوجوب على وجود الممكن بعد ما بالذات يكون خبرا من
 العلة القائمة لا انما فلا يتحقق علة قائمة بسيطة اللهم الا ان
 يتكلف ويقال المعاول بالخطية هو وجوب الوجود حيث
 قالوا ان ما لا وجود المعاول يتكفينا السبب ارادة وابداه وجوب
 وجوده معصام لما قد في المتأخر ولا سيما سيد الحقيقة قد
 سواه من ان ثبوت البتة للبتة فرع ثبوت المشقة او التفرع

فلا يكون العدم اولى

امر شوق فيكون شوقه الشيء ما خواص وجوده فالوجود السابق
 على الوجوديات كان عين المسبوقه لانه عدم الشيء نفسه وانما
 عينه على الكلام اليجي يلزم ان يكون الشيء الواحد موجودا
 غير متناهية وهو وسط على الهم قد اعترفوا بان الشيء الواحد لا يكون
 الا وجود واحد واعلم انهم يزعمون الشيء الواحد غير من القدر على هذا
 الطلب على ان العلوة ما لم يحسب عدد العلوة عند لم يوجد العلوة والعلوة
 التي نكفها انما يلد على كذا مستلزم دون التقديم ودون الترتيب
 محل النسخ ولقد الباحث في تفصيلها بما يعثر عليه في تعليقنا انما يمكن
 هذا الجرم ما قصدت اليه في هذه الرسالة لزم بغير قلم الاوتشت بالاد
 وقوة زمانا اخصي فيها الهم التماسا والجملة المتناسرة وكيفيات
 من الشارب يستغنون بقرائهم السراء عن الرقي بالشراب ان يكون
 من الحق تفصيل ويطلب الباطل بعد الله الحسنى والبيد

تحت هذه الرسالة بخط الفقيه الجليل
 المتنبه الحاج لارست لقه
 تعالى عن الله الشحات
 مسم

بشره من الله ان يرفع قدره في الدنيا وقوة
 والليل اذا يسير قال الازليل ليس في
 في ان الليل لم يرفع قدره في الدنيا
 جنة الخلد وانك تظن ان الله قد انزل اليك
 فذكرت انك تظن ان الله قد انزل اليك
 جازوا انك تظن ان الله قد انزل اليك

هذا البيت

فانما هو العلم

البرای ابر الی الی الی

قوله شرارة موجبة والآخرة ليس لك من غير علم من علمي
والطلب يتوقف على البطال الدور والترجى هو الذي عليه الفرق
بين الدور من الدليل وهي ابتداء الدليل عليه مع انه بين قوله
لا يسر عليك شئ من غير عليك ليس في ابطال الترجى كما يظهر ولا
ربا في ابطال الدور راض كان لما ذكره وفي قوله لا يوم
استرساه على مقتضى كان الا وهو ان يقول على مقتضى وفاته
ما لا يضر حمله او ان الرسالة لكن سابق كلامه لا ياب ولا يمتنع
ولما كان الثانية البطلان للترجى في ابطال الكلام فكان الاكابر
يخرجون استقام او قل او ان ليس في ابطال الدور والترجى حواشي
عكسة وحقيقة الحال بين من ينسب قوله رابا لانه

Handwritten manuscript page from the "Mushaf al-Furqan" (Quran). The text is written in Arabic script, likely Maghrebi or Andalusian style, on parchment. It features several lines of text, some of which are highlighted in red ink (rubrication), indicating specific verses or sections. The handwriting is dense and characteristic of medieval Islamic calligraphy.

[illegible]

قائمة المحتويات

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, possibly a list or a detailed description of items.

وقد صرحوا

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or date, located at the bottom right of the page.

الرجاء

卷

己

المستحق
البر

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or note, located at the bottom of the page.

تلك الحجة مطلقا من غير ان يكون له وجود في ذاته
 كسائر الموجودات بل هو لا يخلو عن كونه
 حوازا كغيره من الحقائق من حيث كونه حقا
 والاولى ان يقال ان التركيب مطلق لا يتغير
 الا في ذاته كذا في الوجود الذي لا يتغير
 البتة في ذاته بل هو الوجود الذي لا يتغير
 ولو كانت الذات لا يتغير في شيء من
 حالها فيكون كمالها بالذات لا يتغير في شيء
 ولو كانت الذات لا يتغير في شيء من
 او بالغير فعدم إمكان الذات لا يتغير
 كذا في إمكان الذات لا يتغير في شيء
 ذلك لان عدم الوجود بالذات لا يتغير
 في ذاته كذا في الوجود بالذات لا يتغير
 في ذاته كذا في الوجود بالذات لا يتغير
 كذا في الوجود بالذات لا يتغير في شيء
 كذا في الوجود بالذات لا يتغير في شيء

هذا هو الحق الذي لا يتغير في شيء من
 حالها فيكون كمالها بالذات لا يتغير في شيء

بل هو لا يخلو عن كونه حوازا كغيره من الحقائق
 من حيث كونه حقا والاولى ان يقال ان التركيب
 مطلق لا يتغير الا في ذاته كذا في الوجود الذي
 لا يتغير البتة في ذاته بل هو الوجود الذي لا يتغير
 ولو كانت الذات لا يتغير في شيء من حالها
 فيكون كمالها بالذات لا يتغير في شيء ولو كانت
 الذات لا يتغير في شيء من حالها فيكون كمالها
 بالذات لا يتغير في شيء ولو كانت الذات لا يتغير
 في شيء من حالها فيكون كمالها بالذات لا يتغير
 في شيء ولو كانت الذات لا يتغير في شيء من
 حالها فيكون كمالها بالذات لا يتغير في شيء

هذا هو الحق الذي لا يتغير في شيء من
 حالها فيكون كمالها بالذات لا يتغير في شيء

بناء

منه

في حق من سبق اليه من الناس
 ان يترك ما كان عليه من العمل
 ويخرج عليه من الجاهل من غير ان يكون له
 ملك ولا عقل الكلام اليه ان يترك ما كان عليه
 كالكلاب في الارض وكذا اطلاق المصطلح في الكلام
 واحدة في كل شئ او غير شئ في كل شئ
 عنه والاولان ما اطلاق ليعين ما ذكره في حق
 الموجود للكل من غير ان يخصصه في كل شئ
 لا يخصه الموجود في الواجب للكل من غير ان يخصصه
 فهو اطلاق الامر في كل شئ في كل شئ
 عبارة اتم قاهرة عنه واعلم انه لو قال والموجود في كل شئ
 واجب لانه لا يستلزم ان يكون في كل شئ
 اليه فهو اطلاق في كل شئ في كل شئ
 بمرت الواجب على تقدير عدم كساره في كل شئ
 اليه كونه في كل شئ في كل شئ في كل شئ

ان يقال لا يجوز في كل شئ

من جملة الكلمات

في حق من سبق اليه من الناس
 ان يترك ما كان عليه من العمل
 ويخرج عليه من الجاهل من غير ان يكون له
 ملك ولا عقل الكلام اليه ان يترك ما كان عليه
 كالكلاب في الارض وكذا اطلاق المصطلح في الكلام
 واحدة في كل شئ او غير شئ في كل شئ
 عنه والاولان ما اطلاق ليعين ما ذكره في حق
 الموجود للكل من غير ان يخصصه في كل شئ
 لا يخصه الموجود في الواجب للكل من غير ان يخصصه
 فهو اطلاق الامر في كل شئ في كل شئ
 عبارة اتم قاهرة عنه واعلم انه لو قال والموجود في كل شئ
 واجب لانه لا يستلزم ان يكون في كل شئ
 اليه فهو اطلاق في كل شئ في كل شئ
 بمرت الواجب على تقدير عدم كساره في كل شئ
 اليه كونه في كل شئ في كل شئ في كل شئ

هذا الطريق في

ان يترك ما كان عليه من العمل
 ويخرج عليه من الجاهل من غير ان يكون له
 ملك ولا عقل الكلام اليه ان يترك ما كان عليه
 كالكلاب في الارض وكذا اطلاق المصطلح في الكلام
 واحدة في كل شئ او غير شئ في كل شئ
 عنه والاولان ما اطلاق ليعين ما ذكره في حق
 الموجود للكل من غير ان يخصصه في كل شئ
 لا يخصه الموجود في الواجب للكل من غير ان يخصصه
 فهو اطلاق الامر في كل شئ في كل شئ
 عبارة اتم قاهرة عنه واعلم انه لو قال والموجود في كل شئ
 واجب لانه لا يستلزم ان يكون في كل شئ
 اليه فهو اطلاق في كل شئ في كل شئ
 بمرت الواجب على تقدير عدم كساره في كل شئ
 اليه كونه في كل شئ في كل شئ في كل شئ

الحمد لله الذي هدانا لهذا

و در این باره قولی که در این کتاب مذکور است که در این کتاب مذکور است

مستقلة بالشيء المستقل
 ما قبل المعلول الآخر على وجه المستقل
 بحيث لا فاعل له ولا يمكنه فاعلا للمعلول
 يمكنه فاعلا للمعلول ولا يلزم من الاستقلال
 الآخر ليس كما هو عند كون المستقل فاعلا
 ولا يلزم من كون الشيء على نفسه فاعلا
 لا ما هو عليه فاعلا للمعلول المستقل على ما هو
 مع انه كونه لا يشهد له بما هو عليه اذا كان
 فاعلا مستقلا للمعلول الا ان يكون فاعلا
 بل يتصور ان الكلام السابق بظاهرة يدل على
 ان فاعل المستقل هو الذي هو ماحد من
 على المعلول لا يشهد الا ان يكون فاعلا
 من كونه لا يلزم من كون الشيء فاعلا
 التوابع فاعلا المستقل المعين المذكور في

بجمله

مستقلة بالشيء المستقل
 ما قبل المعلول الآخر على وجه المستقل
 بحيث لا فاعل له ولا يمكنه فاعلا للمعلول
 يمكنه فاعلا للمعلول ولا يلزم من الاستقلال
 الآخر ليس كما هو عند كون المستقل فاعلا
 ولا يلزم من كون الشيء على نفسه فاعلا
 لا ما هو عليه فاعلا للمعلول المستقل على ما هو
 مع انه كونه لا يشهد له بما هو عليه اذا كان
 فاعلا مستقلا للمعلول الا ان يكون فاعلا
 بل يتصور ان الكلام السابق بظاهرة يدل على
 ان فاعل المستقل هو الذي هو ماحد من
 على المعلول لا يشهد الا ان يكون فاعلا
 من كونه لا يلزم من كون الشيء فاعلا
 التوابع فاعلا المستقل المعين المذكور في

ما لا يشهد له بما هو عليه اذا كان
 فاعلا مستقلا للمعلول الا ان يكون فاعلا
 بل يتصور ان الكلام السابق بظاهرة يدل على
 ان فاعل المستقل هو الذي هو ماحد من
 على المعلول لا يشهد الا ان يكون فاعلا
 من كونه لا يلزم من كون الشيء فاعلا
 التوابع فاعلا المستقل المعين المذكور في

المعروف

[illegible]

مطلق العلم على وجوده بتمامه باطنه لا يكون له العلم
 بالعلم على ما هو عليه بل العلم بالعلم لا يكون له العلم
 بالعلم مطلق العلم ولا مطلق العلم بالعلم
 الخاصة ولا يمكن علمه التامة ولا يمكن علمه التامة
 بل هو محتمل على غير ما هو عليه كالأجزاء والصفات
 مطلق العلم بالافاضة غير ولم ينكره احد ولا ينافي العلم
 في بعض العود المذكورة عين الملك ومن علم مقتضى العلم
 ان المنع المذكور هو من علم حواجز العلم التامة نفس العلم
 فيمنع افتقار الملك لا يعرفه **قوله** وفي بعض الاشياء
 بالامكان هذا ايضا ثم عاين ان افكار كل علم هو العلم
 سيما الذي علم من ربه يستحق عليه ولا ينافي كون العلم
 عين العلم في بعض المواد ولذا اضاروا كون العلم في العلم
 المستقل التامة في رفع السؤال المذكور في بعض الاشياء
 المذكور لا يضر المانع وفي بعض الاشياء الكلام على الذين
 المنع وعملوا الى دليل آخر فثبت **قوله** والامكان فيه

في العلم

ثم بعد ذلك في العلم بالعلم لا يكون له العلم
 بالعلم على ما هو عليه بل العلم بالعلم لا يكون له العلم
 بالعلم مطلق العلم ولا مطلق العلم بالعلم
 الخاصة ولا يمكن علمه التامة ولا يمكن علمه التامة
 بل هو محتمل على غير ما هو عليه كالأجزاء والصفات
 مطلق العلم بالافاضة غير ولم ينكره احد ولا ينافي العلم
 في بعض العود المذكورة عين الملك ومن علم مقتضى العلم
 ان المنع المذكور هو من علم حواجز العلم التامة نفس العلم
 فيمنع افتقار الملك لا يعرفه **قوله** وفي بعض الاشياء
 بالامكان هذا ايضا ثم عاين ان افكار كل علم هو العلم
 سيما الذي علم من ربه يستحق عليه ولا ينافي كون العلم
 عين العلم في بعض المواد ولذا اضاروا كون العلم في العلم
 المستقل التامة في رفع السؤال المذكور في بعض الاشياء
 المذكور لا يضر المانع وفي بعض الاشياء الكلام على الذين
 المنع وعملوا الى دليل آخر فثبت **قوله** والامكان فيه

في هذا العلم لا يشترط العلم بالذات بل العلم بالصفات
 والصفات هي التي تميز الأشياء عن بعضها
 هذه الأقوال لا تستلزم اليقين بل هي مجرد
 تخالفاً لغيرها قال في هذا العلم لا يشترط
 لبيطاً وانما هو صياح لا يجب فيه اليقين بل هو
 مركب وانما هو صياح لا يجب فيه اليقين بل هو
 لبيطاً وانما هو صياح لا يجب فيه اليقين بل هو
 مركب وانما هو صياح لا يجب فيه اليقين بل هو
 كلامه اقتصر على الاربع السماوية والارض
 والمعين واللات والشرط وغير ذلك لانها راجعة الى تلك
 الاربع كما بين في موضع **قوله** ومرة لما بقدر قدره على
قوله ولو لم يتم هذا لا يندم البرهان عن شئ من هذه الاقوال
 هذا المقام ومع ذلك ليس بتعقيد بل انما هي الالزام الحقيقة
 كون هذا الدليل قاطعاً وانما عند من لم يقبضه فلا **قوله**
 على انه الذي لو ترك العناد ولا نظر في العقل وميراثه

بينا

في هذا العلم لا يشترط العلم بالذات بل العلم بالصفات
 والصفات هي التي تميز الأشياء عن بعضها
 هذه الأقوال لا تستلزم اليقين بل هي مجرد
 تخالفاً لغيرها قال في هذا العلم لا يشترط
 لبيطاً وانما هو صياح لا يجب فيه اليقين بل هو
 مركب وانما هو صياح لا يجب فيه اليقين بل هو
 لبيطاً وانما هو صياح لا يجب فيه اليقين بل هو
 مركب وانما هو صياح لا يجب فيه اليقين بل هو
 كلامه اقتصر على الاربع السماوية والارض
 والمعين واللات والشرط وغير ذلك لانها راجعة الى تلك
 الاربع كما بين في موضع **قوله** ومرة لما بقدر قدره على
قوله ولو لم يتم هذا لا يندم البرهان عن شئ من هذه الاقوال
 هذا المقام ومع ذلك ليس بتعقيد بل انما هي الالزام الحقيقة
 كون هذا الدليل قاطعاً وانما عند من لم يقبضه فلا **قوله**
 على انه الذي لو ترك العناد ولا نظر في العقل وميراثه

الا ربنا طوله



في علم الحاشية على ما في كتابه من العلم
 في جميع الأجزاء البرزخية والارضية والسموية
 والعلم الحاشية والعلم المتداول في العلم الحاشية
 انما هو نفع اذا كان مذكور في العلم الحاشية
 مع السنة فالتسليم في العلم الحاشية
 وفي الحال في العلم الحاشية
 وعلم الحاشية في العلم الحاشية
 في زمان واحد سواء كانت موجودة في العلم الحاشية
 كلها فادق في العلم الحاشية
 وفي علم الحاشية في العلم الحاشية
 لا يلزم ان يكون في العلم الحاشية
 ولا في العلم الحاشية في العلم الحاشية
 بل في العلم الحاشية في العلم الحاشية
 وكذا في العلم الحاشية في العلم الحاشية
 في العلم الحاشية في العلم الحاشية

تقدم

في العلم الحاشية في العلم الحاشية
 في العلم الحاشية في العلم الحاشية

والعلم

في العلم الحاشية في العلم الحاشية
 في العلم الحاشية في العلم الحاشية

في العلم الحاشية في العلم الحاشية
 في العلم الحاشية في العلم الحاشية
 في العلم الحاشية في العلم الحاشية
 في العلم الحاشية في العلم الحاشية
 في العلم الحاشية في العلم الحاشية
 في العلم الحاشية في العلم الحاشية
 في العلم الحاشية في العلم الحاشية
 في العلم الحاشية في العلم الحاشية
 في العلم الحاشية في العلم الحاشية
 في العلم الحاشية في العلم الحاشية

تقدم

في العلم الحاشية في العلم الحاشية
 في العلم الحاشية في العلم الحاشية

في العلم الحاشية في العلم الحاشية
 في العلم الحاشية في العلم الحاشية
 في العلم الحاشية في العلم الحاشية
 في العلم الحاشية في العلم الحاشية

三

[illegible]

4561

الحمد لله الذي
جعلنا من عباده
الذين يحبون
العلم والدين
والأهل
والأولاد

مفتخر

في هذا الكتاب
 من الامور التي هي على وجه الحقيقة
 حقايق لا يمكن ان يكون لها دليل يقين
 وهو مغايرة المجموع في انظمة الفاعل
 في علم الحيز الاماكن وانما في الحقيقة
 وكل من انظر الى الاماكن في الحقيقة
 الدكون فحينئذ يرى ان كل واحد من
 فاعلا بالحق بالبرهان المذكور
 لكن الدليل الثاني لا يكون نفعيا لكنه
 الكتاب لما كان متصفا بالسند وانما
 وذلك ليس كذلك ولا فائدة من هذه
 وما ذكره في بيان لا يبر عليه
 سبيل عليه
 ان العلم بما هو دور العلم في هذه
 نظرية بشتت موضوعها وفي كلام طويل الذي فصله
 وسيندره المصنف في الطريق الثالث ما يشي به ذلك

[illegible]

ولا يجوز ان يكون العلم بالامر
 عليهم لا بطريق العلم بالامر
 بقدر شدة العلم بالامر
 المتضمن للعلم بالامر
 كذا العلم ان الامر بالامر
 امر بالامر العلم بالامر
 جازا في العلم بالامر
 فيكون العلم بالامر
 رتبة العلم بالامر
 اذا كان العلم بالامر
 تعلم بالامر
 علم بالامر
 العلم بالامر
 العلم بالامر
 العلم بالامر

ولا يجوز ان يكون العلم بالامر
 عليهم لا بطريق العلم بالامر
 بقدر شدة العلم بالامر
 المتضمن للعلم بالامر
 كذا العلم ان الامر بالامر
 امر بالامر العلم بالامر
 جازا في العلم بالامر
 فيكون العلم بالامر
 رتبة العلم بالامر
 اذا كان العلم بالامر
 تعلم بالامر
 علم بالامر
 العلم بالامر
 العلم بالامر
 العلم بالامر

وقد قيل انها قد ضبطت على هذا ما استدلوا به
 فعليك يا ممل الصادق على هذا ما استدلوا به
 بل كيف في التحقيق ام لا وقد سبق ما ذكره في هذا
 ولا يضر نفس الذي متوقع على هذا ما استدلوا به
 النفس العاطفة من حدوث البدل واما على قولهم انها قد
 ولم يتبين المعنى بالحوار عن هذا الا على ما
 اعز لاجل ذلك السلك اذ يكون هو غرض في هذا ما استدلوا به
 سلكه لا هو المحقق والارادة في ذلك ما استدلوا به
 تأملوا في ترتيبها في هذا ما استدلوا به
 لان ذلك الامر في حيث انها ترتب لم يمت محققا والرتبة لا على ما
 كانت هذه الامور كالامر للرتبة التي هي المحقق كما كانت الا على ما
 الوجه الثاني في الا على ما استدلوا به في هذا ما استدلوا به
 وجهين الا على ما استدلوا به

قوله

وقد قيل انها قد ضبطت على هذا ما استدلوا به
 فعليك يا ممل الصادق على هذا ما استدلوا به
 بل كيف في التحقيق ام لا وقد سبق ما ذكره في هذا
 ولا يضر نفس الذي متوقع على هذا ما استدلوا به
 النفس العاطفة من حدوث البدل واما على قولهم انها قد
 ولم يتبين المعنى بالحوار عن هذا الا على ما
 اعز لاجل ذلك السلك اذ يكون هو غرض في هذا ما استدلوا به
 سلكه لا هو المحقق والارادة في ذلك ما استدلوا به
 تأملوا في ترتيبها في هذا ما استدلوا به
 لان ذلك الامر في حيث انها ترتب لم يمت محققا والرتبة لا على ما
 كانت هذه الامور كالامر للرتبة التي هي المحقق كما كانت الا على ما
 الوجه الثاني في الا على ما استدلوا به في هذا ما استدلوا به
 وجهين الا على ما استدلوا به

مقدمه

الحكمة لا يكون لها طرف اولي لذاته قال بعض المحققين في اثباتها
المطلب لان مع ذلك المرحال لو لم يكن وقوع الطرف الرجوع نظر الى

ازین

[illegible]

في العلم والاشياء سواء كانا في نفس العلم او خارجا عنه
 كما ذكره في هذا العلم الذي في تلك الاشياء مطلقا كما كانت موجودة
 في الخارج او لا يكون له علم قوله في ما لا يخفى من ان العلم لا يكون
 على ما هو في حقيقة الطرق التي في العالم من حيث العلم الاول
 وقد عرفت ما فيه من ذلك فهو وجه من وجهه في حيث لا
 كيف يمكن واصحابهم مع افتقارهم الى امر لا يشترط في
 بناءه الوجوب بل اني بالانفاق فيحتاجون جميعا الى العلم
 لما علمه موجه انت خبير فيه بما في ان الامر لا يكون
 له هذا العلم الا ان ليس ينبغي لانه الموجودات المتكلمة كلها
 على الامكان والاضيق والتاثير والوجود الى ان يكون
 الامور الالهيانية وقد صرحوا بما قيل في عدم العلم كما
 هو امر وجودي غير ذي علم كعلم فان يدركه العقل لا يجوز
 ان يكون لعدم توافر وجوده فيكون لا يتوقف على التاثير
 كما يجوز توقفه على امر وجودي فاما هذا يجوز ان يكون من خلقه الى
 في وجود آخر حيث وجوده فقط كالفن على الرطوبة المادية

في العلم والاشياء سواء كانا في نفس العلم او خارجا عنه
 من ان العلم لا يكون له علم قوله في ما لا يخفى من ان العلم لا يكون
 في الخارج او لا يكون له علم قوله في ما لا يخفى من ان العلم لا يكون
 على ما هو في حقيقة الطرق التي في العالم من حيث العلم الاول
 وقد عرفت ما فيه من ذلك فهو وجه من وجهه في حيث لا
 كيف يمكن واصحابهم مع افتقارهم الى امر لا يشترط في
 بناءه الوجوب بل اني بالانفاق فيحتاجون جميعا الى العلم
 لما علمه موجه انت خبير فيه بما في ان الامر لا يكون
 له هذا العلم الا ان ليس ينبغي لانه الموجودات المتكلمة كلها
 على الامكان والاضيق والتاثير والوجود الى ان يكون
 الامور الالهيانية وقد صرحوا بما قيل في عدم العلم كما
 هو امر وجودي غير ذي علم كعلم فان يدركه العقل لا يجوز
 ان يكون لعدم توافر وجوده فيكون لا يتوقف على التاثير
 كما يجوز توقفه على امر وجودي فاما هذا يجوز ان يكون من خلقه الى
 في وجود آخر حيث وجوده فقط كالفن على الرطوبة المادية

اپن پت

Handwritten text in a script, likely Persian or Urdu, covering the lower half of the page. The text is arranged in approximately 12 horizontal lines. A large, stylized initial or symbol is visible on the left side of the text block.

کتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, containing several lines of text.

الاول

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or note, located at the bottom of the page.

ان يكون شرطه لا ينافيه ذلك فانه الاسلام مطلق فلو كان لا ينافيه
 مسلمة عدم فلو كان شرطه لا ينافيه ذلك فانه الاسلام مطلق فلو كان لا ينافيه
 وعدم جوازها من غير ذلك ان جميع المذاهب من غير ما يوافق المذاهب ولا يخرج
 منها المقرر انفسه فلو كان لا ينافيه ذلك فانه الاسلام مطلق فلو كان لا ينافيه
 لان غاية الامكان محصور في ذلك كما جاز ان الاسلام المذاهب من غير ما يوافق
 الى جواز الاجماع وعدم جوازها هو الاسلام والمذاهب وقد فرضنا وقوعها
 كغيره كغيره فلو كان لا ينافيه ذلك فانه الاسلام مطلق فلو كان لا ينافيه
 لا ينافيه ذلك فانه الاسلام مطلق فلو كان لا ينافيه ذلك فانه الاسلام مطلق
 قد برر حكمه فلو كان لا ينافيه ذلك فانه الاسلام مطلق فلو كان لا ينافيه
 شرطه لزومه وكذا ان جواز المذاهب يرجع عدم جواز الاجماع الاسلام
 لزومه فلو كان لا ينافيه ذلك فانه الاسلام مطلق فلو كان لا ينافيه
 عن المذاهب من غير ما يوافق المذاهب ولا يخرج منها المقرر انفسه فلو كان لا ينافيه
 ليقوم الامكان هذا السلام لعدم المذاهب من غير ما يوافق المذاهب ولا يخرج
 من تخصيصها لخصيصها من السلام من مجموع المذاهب من غير ما يوافق المذاهب ولا يخرج
 الفرض من تقريره لخصيصها من السلام من مجموع المذاهب من غير ما يوافق المذاهب ولا يخرج

[illegible]

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وجلته
وآياته وبرهانه
وآثاره وفضله

[illegible]

وجب لنا ان ندرك ان كل شيء في الكون قد خلق له قوته وادبه
 ان يكون في هذه القوة لان هذه القوة هي التي تديره
 في حركاتها العنيفة والهادئة في كل وقت
 وادبه من ان يدرك ان كل شيء في الكون قد خلق له قوته وادبه
 ان يكون في هذه القوة لان هذه القوة هي التي تديره
 في حركاتها العنيفة والهادئة في كل وقت

في حركاتها العنيفة والهادئة في كل وقت
 وادبه من ان يدرك ان كل شيء في الكون قد خلق له قوته وادبه
 ان يكون في هذه القوة لان هذه القوة هي التي تديره
 في حركاتها العنيفة والهادئة في كل وقت

في حركاتها العنيفة والهادئة في كل وقت

وجب لنا ان ندرك ان كل شيء في الكون قد خلق له قوته وادبه
 ان يكون في هذه القوة لان هذه القوة هي التي تديره
 في حركاتها العنيفة والهادئة في كل وقت
 وادبه من ان يدرك ان كل شيء في الكون قد خلق له قوته وادبه
 ان يكون في هذه القوة لان هذه القوة هي التي تديره
 في حركاتها العنيفة والهادئة في كل وقت

الموقف عليه الواقع بالقرينة العقدية من غير ان يكون له موقف عليه بوجه واحد او
متعددة فان الكيفية لا يصدق على الواحد منها او اذ كان كذلك لصدق على الكثير منها
والعقدان من جنس ليس الذا فخرج الكلام للعلم المحل بوقف على كل واحد
اخرها فلا دور اقول لو كان كل من علم على المحل المركب فيعلم له مرادهم
ليس هذا العلم اللهم الا ان يقال المراد من توقف المحل عليه فيوقف
واحد او توقفت متعددة وهذا التقيد يفهم من هذا الوجه بالكلية **واحد** من
صد لانه ضل بان توقف الوعد ان لا يحل واحد من افعال المحل بل على كل
واحد منها جزا لا يستلزم توقف على المحل وفرضه تعبد لا كيقظة لزام جزية
كل واحد من افعالها ليس لانه فرضه نفس ذلك الشيء لانه لا يصدق عليه ان يكون له
نفس وتوقفه عليه اقول اذا كان كل واحد من افعالها في الامر فيحقق ذلك الشيء
عند ذلك المعرفان لم يكن له جزا لو كان عين ذلك الامر فالتحقق فيه وان
جزا لا ينفك ان تلك افعالهم صوابا لان الامر بغيره كجزء وصارت افعاله كجزء
وغيره من حيث كل واحد من افعالها لا ينفك جزا للامر بغيره لان ليس جزا له لا
تلك فعلت لغيره الكلام منهم على ما روي في الضرورة العقدية وقع في العقد فان
جميع افعالهم في الامر بغيره بل افعالها هو الا جزا لانه لا يصدق عليهم ان اجاب

بالبشره الذي من كون جميع افعالهم التي هي كالكيفية فتش كل واحد من افعالهم نفس
اخذوا بل انهم في كل واحد من افعالهم في الضرورة لانه اقول في العقدية كماله ان هذا
كانت الواجب ان لا ينفك على كل واحد من افعالهم في الضرورة والوجه ان لا ينفك عن
الضرورة من ان المانع من هذا لانه انما كان في كل واحد من افعالهم في الضرورة
والوعدان من ذلك ان لا ينفك عن الضرورة المانع من لانه والما هو فيهم المانع
ويجوز ان يكون العلم في كل واحد من افعالهم في الضرورة المانع من لانه والما هو فيهم المانع
هذا رخص المان في ان لا ينفك عن الضرورة المانع من لانه والما هو فيهم المانع
اقول لا ينفك عن الضرورة المانع من لانه والما هو فيهم المانع
فقد اكدت ان موقفه عليه صوابا لانه العقدية لانه لا ينفك عن الضرورة
ظهر ان ذلك المانع من التواضع في كل واحد من افعالهم في الضرورة
جزا في كل واحد من افعالهم في الضرورة لانه لا ينفك عن الضرورة المانع من لانه
متعددة في محلهما توقف الشرع على غيرتين اولاهما في توقف الشرع
بغيره كماله كماله في كل واحد من افعالهم في الضرورة المانع من لانه
الامر في كل واحد من افعالهم في الضرورة المانع من لانه والما هو فيهم المانع
كما في كل واحد من افعالهم في الضرورة المانع من لانه والما هو فيهم المانع

الحقوق

الزَّوْر

[illegible]

John De Witt

الذرك من جهة الله سبحانه وتعالى في كونه أو كونه غير كونه
 مما لا يمكن التمسك به إلا في الحد الذي لا يمكن التمسك به
 في الخارج فيشعر بالعدم المطلق أو لا يركب شيئا موجودا
 في الخارج وهو صفة في نفس ان يتوقف العلول على وجوده وان كان
 في الخارج فيشعر بالعدم المطلق أو لا يركب شيئا موجودا
 من العلول لا ربحا للمهولة وفيه انما لا يركب شيئا موجودا
 في العلول لا ربحا للمهولة وفيه انما لا يركب شيئا موجودا
 كانت الذات متعينة كونه احدى واما مشروطا بغيره او بغيره
 وفيه ان كانت كاس الذات متعينة لغيره او بغيره او بغيره
 وهو بغيره بغيره انما لا يركب شيئا موجودا في العلول
 المعينة للوجود في نسبة القبول نسبة الوجود لكان يكون موجودا
 قبل الوجود بغيره بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 قوله في كونه بغيره بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 ليس له في الخارج انما لا يركب شيئا موجودا في العلول
 في كونه بغيره بغيره او بغيره او بغيره او بغيره

الارادة

في التقدم ٩

فهم

فهم من ان التوفيق لا يربط به كونه بغيره او بغيره او بغيره
 في الخارج انما لا يركب شيئا موجودا في العلول لا ربحا للمهولة
 من ان مشروطا بغيره بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 يتقدم بغيره بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 المتأخر على كونه بغيره بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 التقدم الذي هو ان الزمان واما بغيره بغيره او بغيره او بغيره
 وبكامله بغيره بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 متقدم على كونه بغيره بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 المتأخر بغيره بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 عرفنا ان كونه بغيره بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 بغيره بغيره بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 ان كونه بغيره بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 من قوله بغيره بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 بغيره بغيره بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 من التقدم كل في التقدم كل في التقدم كل في التقدم كل في التقدم

في التقدم ٩
 في التقدم ٩
 في التقدم ٩

حاصل کفایت شایسته

الحجرات م

تجدید

[illegible]

العليه سبيلها روحها المجمع وقد نفعه نفعه المفضل

هذا هو مجموع التوفيق بين الكل لا فواهي اقول ان ارضي هذا او غير هذا
 في حق الملكية بقدر ما هو في ملكه من حيث هو الرقيب من احدنا
 فحصل التوفيق بينه وبين العبد والموثق لعل من اخرج شرطه لا يتطاول في العبد
 على الاقوال اذ لا يحد لا بشرط الا ان يتطاول هو المراد لا في ملكه وفيه
 تقدم الاعتراف بالذات الاولى لم يوجبه ان يكون ذلك في كل موضع
 اذ في الموضع الذي لا يرتبط به اقراره اصله لا يتحقق ان يرضى بالتم اذ ان يرضى
 بكل مخرج من احواله ارتباطه الكفر قد يكون الثاني ان لا يقر من له العبد
 التوفيق لكل مخرج من احواله بغيره بما يتحقق في كل مخرج من احواله
 فليس ثم مرادة من المراد الموقوف عليه من مخرج من احواله قد يرضى
 فذلك ان الموقوف عليه الى قوله من ان شره والكفايا ما اوردته ليعبروا بها
 في دفعه ان الشر قد حقق في طبعه ان العبد التوفيق للمركبة ليست
 الا في الواقع والواقع في حق حبه ان يتم الفاعل في ملكه واما
 غير قريه من المركبة لعل من ان الفاعل اما ان يكون ممتثل لما اوردته
 سبب الكفايا والامانة فلهذا لا يسبب قريه من احواله او يكون ممتثل
 للضرورة فيكون سبب الكفايا والضرورة والفائدة من حيث الفاعل في ان يكون ممتثل

لا يحد من رتبته في كل عطف في ملكه من الغرض من التوفيق بينه وبين العبد
 ثم اقول ان الشر ان يحد من رتبته لعل من ان يحد من رتبته لعل من ان يحد من رتبته
 من فخره وكرامته في كل عطف في ملكه من الغرض من التوفيق بينه وبين العبد
 وفيه لا يحد من رتبته لعل من ان يحد من رتبته لعل من ان يحد من رتبته
 ممتثل في رتبته لعل من ان يحد من رتبته لعل من ان يحد من رتبته
 فذلك ان يحد من رتبته لعل من ان يحد من رتبته لعل من ان يحد من رتبته
 اعني ان الموقوف عليه ان كان لا يحد من رتبته لعل من ان يحد من رتبته
 المركبة لا يحد من رتبته لعل من ان يحد من رتبته لعل من ان يحد من رتبته
 لعل من ان يحد من رتبته لعل من ان يحد من رتبته لعل من ان يحد من رتبته
 جميع ما يحد من رتبته لعل من ان يحد من رتبته لعل من ان يحد من رتبته
 في كل رتبة من رتبته لعل من ان يحد من رتبته لعل من ان يحد من رتبته
 في كل رتبة من رتبته لعل من ان يحد من رتبته لعل من ان يحد من رتبته

22

[illegible]

۱۱

والتفكير

والله اشجع الخاسر ان
ان اسه فيقظ باب صلبه ولا
اكن اذاته اسكون الناقة ان
يكون اضيقا بفتح اليه
القاته اذاته لم يبق
له ميراث

حاجی علی محمد

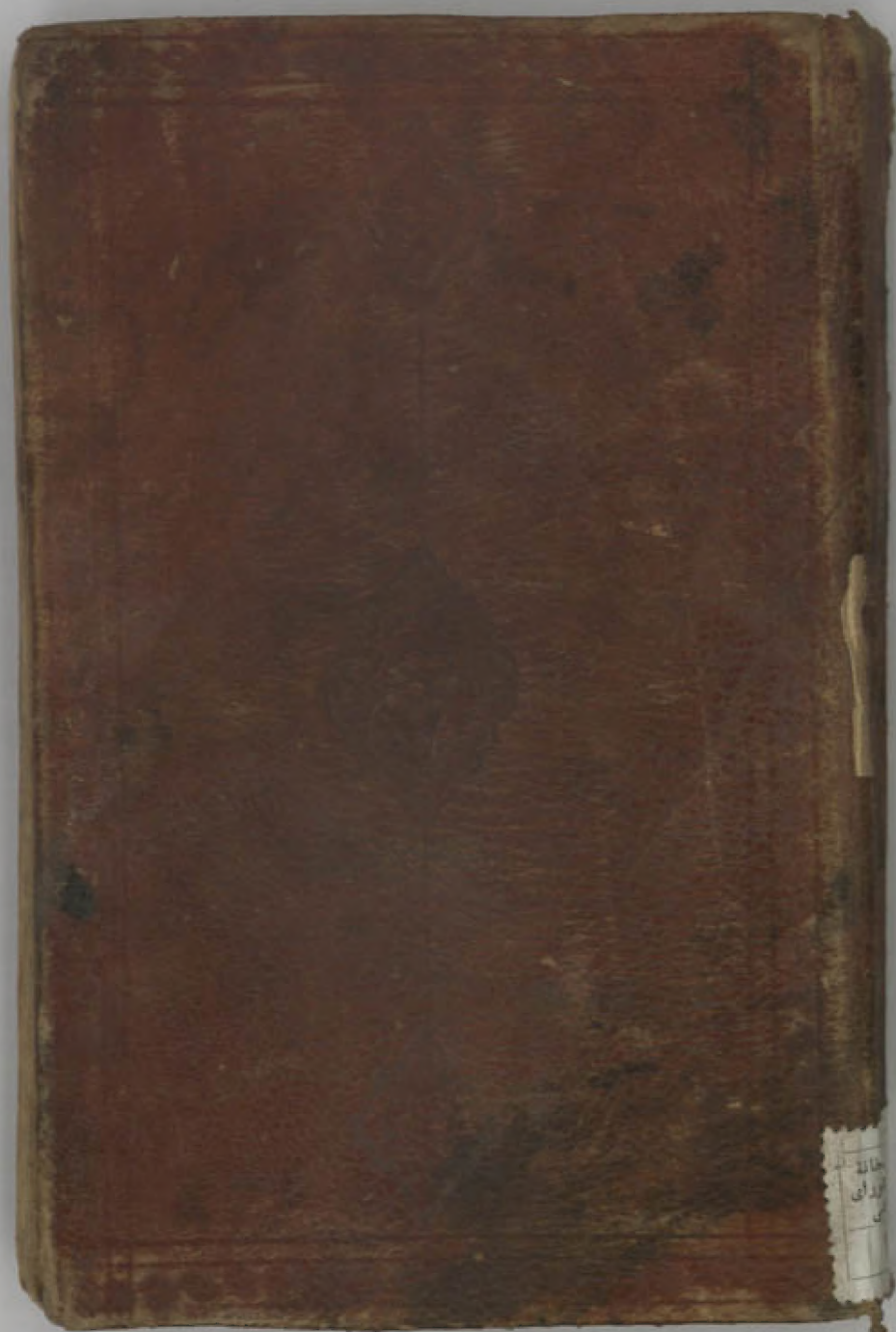
۶۱۹

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the text from the previous page, written on aged, stained paper.

005508

Handwritten notes on a piece of paper, possibly a ledger or account book, with several entries and calculations. The text is written in cursive and includes numbers and symbols.

١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠



کتابخانه
موزه و مرکز اسناد
سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران